مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

موقف الدول العربية من التطبيع وانعكاساته التربوية

أ.د امة السلام محمد جحاف

ISSN: 2226-5759 ISSN Online: 2959-3050 DOI:10.58963/qausrj.v1i1.6

Website: qau.edu.ye

تمهيد

هدفت الدراسة إلى بيان أمرين: الأول، ما إذا كان قبول القيادات السياسية العربية لعملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي قبول مبدئي، أم قبول تكتيكي. الثاني، الانعكاسات التربوية لموقف القيادات السياسية العربية من عملية التطبيع، نموذج الجمهورية اليمنية.

ولتحقيق هذا الهدف، تم وضع تساؤل رئيسي للدراسة، ونصه: "ما طبيعة موقف الدول العربية من عملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ؟"، وتفرع عن هذا السؤال ستة أسئلة فرعية، وهي:

1. ما المقصود بالتطبيع ؟
2. ما الظروف التي توجب التطبيع بين الدول أو المجتمعات ؟
3. ما موقف الدول العربية من عملية التطبيع مع دولة الكيان الإسرائيلي ؟
4. هل طبيعة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة تسمح بتطبيع العلاقات معه ؟
5. هل موقف الجمهورية اليمنية من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ينسجم ومواقف باقي الدول العربية ؟
6. هل لموقف الدول العربية من عملية التطبيع انعكاساته على المؤسسات التعليمية (نموذج الجمهورية اليمنية ؟

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استعراض الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتبين من خلال استعراضها النتائج التالية:

1. أن هناك مفهومين للتطبيع: التطبيع وإعادة التطبيع. يشير الأول، إلى إقامة علاقات طبيعية بين مجتمعين أو دولتين. ويشير الثاني، إلى إعادة العلاقات الطبيعية بين مجتمعين أو دولتين إلى وضعها السابق على توتر العلاقات الطبيعية بينهما،

التي ربما تكون قد بلغت درجة النزاع و نشوب الحرب. وفي كلا المفهومين، يجب أن يكون وجود الدولتين شرعي وقانوني.

2. أن المصالح الاقتصادية والأمنية للمجتمعات والدول، تعد من أقوى الظروف الموجبة للتطبيع.
3. إن مفهوم التطبيع مفهوم حديث، وعلى الرغم من حداثته، فقد سارعت بعض الدول العربية، وعلى المستوى الرفيع، إلى عقد لقاءات ومباحثات مع القيادات الصهيونية، قبل أن يصبح التطبيع بين الدول العربية ودولة الكيان الصهيوني أمراً تقتضيه الضرورة، وبهذا يصبح موقفها من التطبيع موقف مبدئي وليس تكتيكي.
4. أن طبيعة وجود دولة الكيان الصهيوني في المنطقة العربية غير قانوني وغير شرعي، وعليه فإن عملية التطبيع معه غير قانونية وغير شرعية.
5. أن موقف الجمهورية اليمنية من التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني، لا يختلف عن موقف باقي الدول العربية منه.
6. أن مؤسسات التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية قد تأثرت تأثراً واضحاً بعملية تطبيع الدول العربية مع دولة الكيان الصهيوني.
7. أن موقف القيادات العربية من التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني لا يعبر عن رضى وقناعة الشعوب العربية، بشهادة بعض القيادات السياسية الصهيونية.
8. أنه في حين كانت المؤسسات والجماعات الصهيونية والأوروبية والأمريكية تعمل للإعداد لإنشاء وطن قومي للصهيونية في فلسطين العربية، كانت معظم القيادات العربية والإسلامية منشغلة بأمور إقليمية ضيقة.
9. أن معظم القيادات العربية والإسلامية قد ساهمت بطريق مباشر وغير مباشر في نشأة دولة الكيان الصهيوني في المنطقة العربية.

مشكلة وهدف الدراسة

يؤكد التاريخ الاجتماعي للإنسان الحقيقة القائلة بأن الإنسان كائن اجتماعي لا يمكنه العيش بمفرده وبمعزل عن الجماعة التي ينتمي إليها، وذلك لما للعزلة من سلبيات، تتجاوزآثارها الفرد لتمتد إلى الجماعة أو المجتمع، حيث يفقد خاصية التكامل التي يستمد منها قوته وتماسكه، وكذلك هو حال المجتمع، لا يستقيم له كيان إن انفصل عن محيطه الطبيعي العام، فالعلاقات المختلفة التي تربطه بغيره من المجتمعات والشعوب بما فيها من تعاون وتكامل سياسي واقتصادي وثقافي ... الخ، هي شريان الحياة لذلك المجتمع أو الأمة، والدعامة الأساسية لقوتها واستمرار نهضتها.

ولهذا، فإن اليهود، الذين اعتمدوا في إقامة دولة إسرائيل في فلسطين على القوة المادية، التي استطاعوا استخدامها، كوسيلة أساسية لفرض الكيان الصهيوني على العرب، أدركوا "... أن تلك القوة، ذات عناصر متعددة ومتشابكة، وإذا كانت القدرة العسكرية، في مقدمة هذه العناصر، فإن تنمية الطاقة البشرية، وتأمين الموارد المالية، وتحقيق التفوق العلمي والتكنولوجي وغيرها، هي أيضاً عناصر لا تقل أهمية عنها" (سمير جبور 1981: **XVII**)، وللحفاظ على هذه القوة وتنميتها، يجب أن لا تظل إسرائيل بمنأى عن دول الشرق الأوسط عامة، والدول العربية بصفة خاصة، كونها تمثل محيطها الطبيعي.

إن إسرائيل التي تعيش في عزلة تامة، لن تتمكن من تحقيق حلمها، في التفوق على غيرها من دول المنطقة، ما لم يسعى اليهود للخلاص والحماية من الأزمات الاقتصادية، التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الإسرائيلي، فقد أشار الخبراء الاقتصاديون، الذين شخصوا الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي إلى "... أن المشاكل الاقتصادية مزمنة ومتأصلة في جوهر النظام وتركيبه، وأنها نتيجة ضمنية لنزع فلسطين عن محيطها، واعتماد الكيان الصهيوني –خاصة بعد المقاطعة العربية الواسعة- على أسواق تبعد عنه مسافات طويلة، أصبحت أكثر بعداً، بعد ارتفاع أسعار الطاقة والنقل، كما أن البضائع الإسرائيلية، وإن وصلت الأسواق الأوربية والأمريكية، فإنها لم تكن قادرة على منافسة الإنتاج الأوربي، أو الأمريكي في هذه الأسواق، نظراً لكثرة المنافسين الأكثر كفاءة، والأقرب من إسرائيل إلى الأسواق المستوردة" (غسان حمدان 1988: 121).

كما أن استعداد إسرائيل الدائم للمواجهة مع العرب، قد عمل على تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها، لأنه من المستبعد، في ظل حالة العداء التقليدي مع دول الجوار، أن تعمد إلى خفض نفقاتها العسكرية بدرجة كبيرة، لأن ذلك يعني تقليصاً لقوتها، ونظراً إلى أنها قد سعت جاهدة، على مدى نصف قرن من الزمان لرفع قوتها الاقتصادية الذاتية، إلى مستوى قوتها العسكرية، ولم تفلح، فلم يبقى أمامها سوى إنهاء حالة العداء مع محيطها.

والحقيقة أن إسرائيل، لم تكن غافلة، منذ الوهلة الأولى لنشأتها، عن الأهمية البالغة للاندماج في المنطقة العربية، وإقامة جسر من العلاقات المتبادلة بينها وبين العرب في مختلف المجالات الحيوية، فظلت وباستمرار تنادي وترحب بتطبيع العلاقات، وفتح الحدود مع الدول العربية، وإيجاد تسوية سلمية للخلافات المتأججة بين الطرفين، وهذا الموقف، أو الهدف الإسرائيلي أفرزته قناعة استقرت في وجدان قادة الحركة الصهيونية منذ أيام التحضير والإعداد لإقامة دولة إسرائيل، وهذه القناعة ترى أن الكيان اليهودي لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الدول العربية، أو في ظل مقاطعة عربية صارمة، ولهذا تلجأ إسرائيل، بين الحين والآخر، إلى الحروب والاعتداءات، كوسيلة لإرغام الدول العربية على القبول باندماجها في المنطقة (علي الدين دسوقي 1989: 143).

ولا يغيب عن الأذهان، أن إسرائيل ليست وحدها، التي تعيش في حالة استنفار واستعداد دائم للحرب والمواجهة، لأنها هي الأخرى، تشكل تهديداً مستمراً للدول العربية، يصرفها عن الاهتمام بالمشكلات والأزمات التي تعيق مسار تنميتها وتطورها، إلى الانشغال بالشؤون العسكرية والأمنية، حتى أصبحت ميزانيات الدفاع المشكلة الاقتصادية الرئيسية لدول المنطقة، "...ففي مصر، على سبيل المثال، صارت هذه الميزانية تشكل 30 ٪ من الناتج القومي للدولة" (مفيد نحلة 1981: 137)، وفي هذه الحالة يمكننا القول أن توتر العلاقات بين الكيان الصهيوني

والعرب لا تنعكس آثاره على المجتمع الإسرائيلي وحسب، بل تظهر آثاره واضحة وجلية على مسيرة النمو والتقدم في المنطقة العربية عامة، ومع ذلك، فإن دول المجتمع العربي أقل تضرراً من إسرائيل.

وقد شاعت في المجتمع اليمني، كما في غيره من المجتمعات العربية، وعبر وسائل الإعلام المختلفة، قضية الضغوط السياسية لتطبيع العلاقات العربية- الإسرائيلية، واليمن، كغيره، أيضاً، لا شك يعاني من ضغوط خارجية من أجل التطبيع مع إسرائيل، فهو بلد بدأ يضع أقدامه على عتبة النمو والتطور، وهو بحاجة لأن ينعم بالأمن والاستقرار، كما أنه بحاجة إلى كل أنواع الدعم والمساعدة من الدول الصديقة والشقيقة، حتى يتمكن من تحقيق النهضة والنمو المطلوبين، ولو قيل أن تطبيع العلاقات بين اليمن وإسرائيل لا بد أن يؤتي ثماره، التي لا شك أن اليهود، مهما استفادوا منها، فلن يكونوا هم الطرف الوحيد المستفيد، لأن السلام وما يتبعه من تعاون وتكامل بين الدول أو الأمم عامة له نتائجه الإيجابية، التي يعم خيرها على الجميع، إلا أن حالة العداء التاريخي التقليدي بين الطرفين، ونظرة كل واحد منهما للآخر، قد يجعل الموقف مختلف عن عملية تطبيع العلاقات العربية- الإسرائيلية، ففي حين يبدو لنا الموقف الإسرائيلي واضحاً من تلك العملية، بعد أن تبين لليهود، أنها المخرج الوحيد للتخلص من أزماتهم الاقتصادية، فإن الأهم من ذلك هو التعرف إلى الموقف الرسمي للمجتمع العربي عامة واليمني خاصة من عملية التطبيع مع إسرائيل، وهذا ما تهدف إليه الدراسة الحالية.

إن طبيعة قيام دولة الكيان الإسرائيلي في قلب المنطقة العربية معلوم للجميع، فهو وجود غير قانوني وغير شرعي، ومخالف لكل المواثيق والقوانين والأعراف الدولية، وعدم شرعيته وقانونيته، هذه، مثبتة وموثقة في سجلات ومحاضر وتقارير لجان منظمة الأمم المتحدة، وإن كانت الدول الغربية عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص، هي من تكفل بإيجاد وحماية بقاء واستمرار هذا الكيان، فإنها لم تقم بهذا العمل حباً في إسرائيل، وإنما لضمان وحماية مصالحها في المنطقة، من خلال الدين والسياسة، وهذا سلوك له ما يبرره بالنسبة لهم.

ونراهم، ومنذ اختفاء الدب الأبيض من الساحة الدولية، يمارسون كل أنواع الضغط على دول العالم المتخلف، والدول العربية والإسلامية خاصة، لقبول الكيان الإسرائيلي كوجود شرعي في المنطقة، وقد نتفهم موقف الدول غير العربية والإسلامية من الكيان الإسرائيلي، الذي تحركه في الأساس المصالح الوطنية لهذه الدول، وقد نتفهم، كذلك، موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، باعتباره موقفاً غير استراتيجي، محكوم بالضغوط السياسية العالمية، وهو موقف لا يتعارض مع الموقف المبدئي من التطبيع مع إسرائيل، والقائم على الرفض التام لعملية التطبيع هذه. والسؤال الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه هو:

ما طبيعة موقف الدول العربية من عملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بالتطبيع ؟
2. ما الظروف التي توجب التطبيع بين الدول أو المجتمعات ؟
3. ما موقف الدول العربية من عملية التطبيع مع دولة الكيان الإسرائيلي ؟
4. هل طبيعة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة تسمح بتطبيع العلاقات معه ؟
5. هل موقف الجمهورية اليمنية من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ينسجم ومواقف باقي الدول العربية ؟
6. هل لموقف الدول العربية من عملية التطبيع انعكاساته على المؤسسات التعليمية في الجمهورية اليمنية ؟

أهداف الدراسة:

إننا نقرأ في الصحف العربية، ونستمع إلى النشرات الإخبارية والتعليقات السياسية في الفضائيات العربية، وكلها تشير إلى قوة الضغوط التي تمارسها دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على القيادات السياسية العربية، بهدف

تطبيع علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي، كما نسمع ونقرأ في وسائل الإعلام، استعداد القيادات السياسية العربية لقبول التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، مع طرح بعض الشروط لهذا التطبيع.

وهذه الدراسة تهدف إلى بيان أمرين: الأول، ما إذا كان قبول القيادات السياسية العربية لعملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي قبول مبدئي، أم قبول تكتيكي. الثاني، الانعكاسات التربوية لموقف القيادات السياسية العربية من عملية التطبيع، نموذج الجمهورية اليمنية.

منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة، في الأساس، على منهج مسح أو مراجعة الأدبيات المتعلقة بعملية التطبيع، والتي ستساعد في الإجابة عن تساؤلات الدراسة، أي أن الإجراءات المتبعة سوف تنحصر في العمل المكتبي فقط.

عرض ومناقشة النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أمرين: الأول، ما إذا كان قبول القيادات السياسية العربية لعملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي قبول مبدئي، أم قبول تكتيكي. الثاني، الانعكاسات التربوية لموقف القيادات السياسية العربية من عملية التطبيع، نموذج الجمهورية اليمنية. ولتحقيق هدف الدراسة، تم وضع السؤال الرئيسي للدراسة، ونصه: "ما طبيعة موقف الدول العربية من عملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي"، وحتى نتمكن من الإجابة عنه، كان لا بد من وضع أسئلة جزئية، تقود في النهاية إلى تقديم إجابة متكاملة تحقق هدف الدراسة، وهذه الأسئلة هي:

1. ما المقصود بالتطبيع ؟
2. ما الظروف التي توجب التطبيع بين الدول أو المجتمعات ؟
3. ما موقف الدول العربية من عملية التطبيع مع دولة الكيان الإسرائيلي ؟
4. هل طبيعة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة تسمح بتطبيع العلاقات معه ؟
5. هل موقف الجمهورية اليمنية من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ينسجم ومواقف باقي الدول العربية ؟
6. هل لموقف الدول العربية من عملية التطبيع انعكاساته على النظام التربوي في الجمهورية اليمنية ؟

أولاً.. ما المقصود بالتطبيع

يعد التطبيع من المفاهيم الشائعة في كل من علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم السياسة، ولا يستأثر بدراسته علم واحد من هذه العلوم، بل يمكن القول أن علوم أخرى تشارك هذه العلوم الاهتمام به، وهذا هو شأن العلوم الإنسانية، لذا فلا غرابة أن نبدأ تناوله من الناحية اللغوية، قبل الاصطلاحية، وذلك لأن اللغة من أقوى الوسائل قدرة على تحديد المفاهيم تحديداً يمكن من تبين الدلالة الدقيقة لها، وتمكن الباحثة التعرف إلى المواقف المناسبة لاستخدام المفاهيم و تداولها. فقد جاء في لسان العرب "أن الطبع بمعنى السجية، والطبيعة، هي السجية التي جُبل عليها الإنسان، وطبعه، أي جعله على سجيته" (محمود عبد القادر 1970: 136).

كان ذلك هو المعنى اللغوي للتطبيع، ولو تأملنا هذا التعريف، لوجدناه يقود إلى المعنى الاصطلاحي لمفهوم التطبيع، ولكن من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس فقط، فهو يتوافق مع تعريف عبد الله الرشدان للتطبيع الاجتماعي باعتباره: "... عملية تعلم اجتماعي، يتعلم فيها الفرد، عن طريق التفاعل الاجتماعي، أدواره الاجتماعية، والمعايير الاجتماعية، التي تحدد هذه الأدوار، ويكتسب الاتجاهات النفسية، والأنماط السلوكية، التي توافق عليها الجماعة، ويرتضيها المجتمع" (1984: 178)، كما أن تعريف علم النفس للتطبيع لا يختلف في جوهره عن تعريف علم الاجتماع له، فقد أشار حامد زهران (1977: 214) إلى "أن التغيرات التي تحدث للوليد الإنساني، منذ أن يولد حتى

يتخذ له مكاناً مميزاً بين الكبار الناضجين، تسمى بالتطبيع الاجتماعي، ويتم الوصول إلى هذه المرحلة، عن طريق التفاعل الاجتماعي، وعملية الأخذ والعطاء، بحيث يصبح الفرد الإنساني في نهايتها منتجاً ومستقبلاً لثقافة مجتمعه، بعد أن كان في بداية حياته مستقبلاً للثقافة فقط".

ولو تأملنا التعاريف السابقة: اللغوية والاصطلاحية للتطبيع، لوجدنا أنها تبرز مفهوم جوهري في عملية التطبيع، وهو "التفاعل الاجتماعي"، الذي تنتج عنه أربع عمليات أساسية، هي:

- تعلم الأدوار الاجتماعية.
- تعلم المعايير الاجتماعية.
- اكتساب الاتجاهات النفسية.
- اكتساب الأنماط السلوكية.

وهذه العمليات الأربع، ذكرت في الأساس لبيان التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد - منذ ساعة ولادته، باعتباره كائناً جديداً- أثناء حياته في المجتمع، حتى لا يشعر بالغربة في المجتمع الذي يعيش فيه، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، يصبح الفرد كائناً فاعلاً في حياة الجماعة أو المجتمع الذي ينتمي إليه؛ يؤثر ويتأثر، يستقبل وينتج.

وهذا ما يجب أن يكون عليه التطبيع بالفعل، فهو يجمع بين مجتمعين، قد نقول تجاوزاً أنهما مختلفين كل الاختلاف، غير مؤتلفين، فيعمل التطبيع على إزالة عدم الألفة هذه، وينقل المجتمعين إلى حالة من الألفة والانسجام. وحتى يصل المجتمعان إلى حالة الألفة، هذه المذكورة أنفاً، لا بد من توفر شرعية الوجود للطرفين، وكذا وتوفر قصد الإرادة السياسية، وعلى العكس من عملية التطبيع الاجتماعي للفرد التي تتميز بالتلقائية والعفوية، فإن عملية التطبيع بين المجتمعات أو الدول، تكمن في اتخاذ قرار سياسي أولاً، يقر فيه كل طرف أو دولة بشرعية وجود الطرف الآخر أو الدولة الأخرى. تلي الخطوة السياسية خطوات أخرى، تنقل عملية التطبيع إلى مدى أبعد من مجرد الاعتراف بشرعية الوجود، بحيث يتعلم أفراد المجتمعين أدواراً ومعايير اجتماعية جديدة، ويكتسبون اتجاهات نفسية وأنماطا سلوكية أكثر إيجابية تجاه بعضهم البعض، وذلك من خلال الدخول في عمليات تعاون وتفاعل في كافة مجالات الحياة، كما سيتم بيانه عند الحديث عن مجالات التطبيع.

ومن ضمن المعاني الاصطلاحية للتطبيع في الفكر السياسي، المعنى الذي أورده غسان حمدان (1988: 23)، بقوله أن المقصود بالتطبيع هو "... إعادة العلاقات إلى طبيعتها، بين طرفين طرأ بينهما موقف غير طبيعي، أي موقف صراعي، سواءً بلغ حده الأقصى بإعلان الحرب، أو ظل في حدود أقل". ولو تفحصنا تعريف حمدان للتطبيع، لوجدنا أنه يعطينا شكلاً آخر للتطبيع، وهو "إعادة التطبيع"، هذا يعني أن هناك نوعين أو شكلين للتطبيع؛ الأول، تطبيع، والثاني، إعادة تطبيع، ومفهوم إعادة التطبيع، الذي أورده حمدان ، يصدق على تلك المجتمعات، التي كانت تعيش معاً في علاقات طبيعية، وطرأ بينها موقف عدائي، أدى إلى تحويل العلاقات الطبيعية إلى علاقات قائمة على الصراع، أو الحرب، وبهذا يصبح هذا المفهوم للتطبيع بعيداً عن مفهوم التطبيع الذي نرمي إليه في دراستنا هذه.

فمفهوم التطبيع في دراستنا الحالية، يركز على عملية التطبيع بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، وكما هو معلوم، فلم يكن في المنطقة العربية كيان أو دولة تسمى إسرائيل، وعليه فلم تكن للعرب، سواءً مجتمعين أو منفردين، أي نوع من العلاقات، طبيعية أو غير طبيعية مع كيان غير موجود. إلا أن واقع وجوده قد جعل البعض يعتقد بضرورة التطبيع معه، وهذا ينفى أن لهذا الكيان ولمن حوله مقومه الخاص به للتطبيع ، وهذا ما ينبغي إدراكه.

ولما كانت الحكومات العربية والكيان الإسرائيلي هما طرفا التطبيع، فمن الطبيعي أن يكون لكل منهما تصوره أو مفهومه الخاص للتطبيع، فالتطبيع بالنسبة لإسرائيل يُقصد به: "... إيجاد علاقات طبيعية وعادية بين العرب وإسرائيل، على غرار أي علاقة بين طرفين في حالة سلام، وتربطهما علاقات مودة واحترام، تنتفي فيها حالة التناقض

أو العداء بكافة مظاهره" (هاني الراهب 1998: 54)، وعلى الرغم من أن الحكومات العربية هي طرف في التطبيع، إلا أن الأدبيات لم تعطِ مفهوم واضح للتطبيع لديها بقدر ما أوضحت استعدادها لقبوله.

والتطبيع، كما تراه الدراسة، هو مجمل السلوكيات السياسية، التي تتعدى الإقرار بشرعية وجود كيان دولة وإقامة علاقات سياسية معها، على مستوى السفراء، إلى المساهمة المباشرة وغير المباشرة في تمكين الكيان الإسرائيلي من إقامة دولته في الأرض العربية.

ثانياً.. ما الظروف التي توجب التطبيع بين الدول أو المجتمعات ؟

من المعلوم أن الفلسفة تمد الدارسين، في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية والطبيعية على السواء، بتصورات فكرية دقيقة، تعينهم على كشف الجوانب الخفية لما يزمعون تناوله أو دراسته، كما تمكنهم من تقديم دراساتهم من خلال إطار عام، يربط جزئية دراساتهم بعمومية المعرفة. وهذا المنطلق هو الذي حدا بالباحثة لأن تتخذ البعد الفلسفي للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة.

وعليه، فإن الظروف التي توجب التطبيع بين الدول أو المجتمعات، كما تذكر الأدبيات - التي استخدمت في هذه الدراسة- تتمثل في بعدين رئيسيين، هما:

- البعد الاقتصادي.
- البعد الأمني.

وينبغي قبل بدء الحديث في هذين البعدين أو الجانبين، أن نؤكد على قضيتين أساسيتين، وهما: أن الترتيب لبعدي التطبيع قد تم وفقًا لقوله تعالى {أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف} ، وعليه فقد تقدم البعد الاقتصادي على البعد الأمني. كما وأن هذين البعدين متداخلين بشكل قد يجعل من غير الميسور تحديد الخطوط الفاصلة بينهما تحديداً دقيقاً ينسجم والفصل الظاهري بينهما، ولم يوضعا، هنا، منفصلين عن بعضهما البعض، إلا لغرض التحليل لا غير. ولما كانت دولة الكيان الصهيوني (إسرائيل) هي محور الحديث في هذه الدراسة، فإنها ستكون النموذج الأمثل في إضفاء الوضوح على بعدي التطبيع.

البعد الاقتصادي:

يقصد بالبعد الاقتصادي، هنا، كل من الزراعة والصناعة واستخراج المعادن والثروات البحرية والتجارة والاستثمار وكل الجهود والنشاطات العلمية والتقنية التي ترفع من فعالياتها. فالبعد الاقتصادي إذن، من الأوليات الاستراتيجية للشعوب والأمم، دون استثناء، ونظراً لأهمية وحيوية هذا البعد، فإن كل سياسات واستراتيجيات وخطط الأمم تكاد تقوم عليه.

وقد ظل العالم، ولفترة تربو على ثلاثة أرباع القرن الماضي، مقسم، على أساس اقتصادي، إلى ثلاث مجموعات؛ مجموعة الدول الرأسمالية، ومجموعة الدول الاشتراكية، ومجموعة الدول النامية، وهناك تقسيم آخر للعالم، وعلى أساس اقتصادي أيضاً، قسم العالم ولا يزال إلى مجموعتين: المجموعة الأولى، تضم دول الشمال، والمجموعة الثانية تضم دول الجنوب. وفي حين يقوم التقسيم الأول على الأسلوب الاقتصادي المتبع للإنتاج في الدول، يقوم التقسيم الثاني على مقدار الثراء والذي تتمتع به ثراء المجتمع.

ويعتبر التاريخ الإنسان أقوى وأصدق المصادر الدالة على أسباب معظم إن لم يكن كل الصراعات والنزاعات والحروب التي نشبت بين الأمم والشعوب ويمدنا التاريخ بصور مختلفة لقهر الشعوب القوية للشعوب الضعيفة ويمكننا إيجاز هذا القهر في ثلاث صور: الصورة الأولى، توضح غطرسة قوتين قديمتين: هما الامبراطورية الرومانية والامبراطورية الفارسية؛ اللتان كانتا تتنافسان فيما بينهما على السيطرة على الشعوب؛ فقد تعرضت كثير من الشعوب، والشعوب العربية على وجه التحديد، أبان قوة هاتان الامبراطوريتان، إلى صنوف الإذلال والاستبداد. فكانت كل منهما تسعى لتحقيق أكبر فائدة لخزانتها، فكانت خزائنهما تملأ بطريقين: الأولى مباشرة، والثانية غير مباشرة،

الطريق المباشرة تقوم على الحرب، وذلك بغزو الشعوب وقهرها والتحكم بمقدراتها، واستغلال مواردها وخيراتها استغلالاً
مباشرا، وذلك بضمها إلى أراضي الإمبراطورية. أما الطريق غير المباشرة فكانت تقوم على (جباية الأموال)، أو ما يطلق عليه ضريبة الولاء، عن طريق التهديد بالغزو، أو عدم التدخل لحماية شعب ما في حالة تعرضه للغزو من قبل الإمبراطورية الأخرى (الروم أو الفرس).

وتتمثل الصورة الثانية في عصر الاستعمار الحديث، الذي تزعمته أوروبا، وعلى وجه التحديد، المملكة المتحدة البريطانية، وفرنسا، وإيطاليا. وكما هو معلوم، فقد تقاسمت هذه الدول معظم دول العالم فيما بينها، ونتج عن استعمار هذه الدول، إنعاش الاقتصاد الأوروبي، وذلك عن طريق: 1) تغذية عجلة اقتصادها باستجلاب ما تحتاج إليه من المواد الأولية من الدول المستعمرة التي تقع تحت إدارتها، الأمر الذي أدى إلى إفقار هذه الدول بشكل يجعلها غير قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب لتغطية الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية، ناهيك عن الكمالية، وربط اقتصادها بالاقتصاد الأوروبي، Roberts 1984 (Brandt 1980 &). 2) ضمان سوق لتسويق منتجاتها، وكان آخر مظاهر هذه الفترة الاستعمارية الحربين العالميتين، وزرع الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، كاستراتيجية مستقبلية.

أما الصورة الثالثة، فقد بدأت بحركة التحرر (الشكلي) من الاستعمار، ومروراً بالحرب الباردة، وانتهت بسقوط الإمبراطورية السوفيتية، وسيطرة القطب الواحد، الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، التي تريد أن تستأثر بثروات العالم الاقتصادية لنفسها، دون أن يشاركها فيها أحد، حتى وإن كان من دول الحلف القديم، (تيلور و فلنن 2002).

وفي أي من المراحل الثلاث المشار إليها سابقاً، كانت الدول، تحرص كل الحرص على أن تنهض بمجتمعاتها، وذلك بتحقيق الحد الأدنى من الرفاهية الاقتصادية لشعوبها، ولم تنحصر وظائفها على الاهتمام بشؤونها الداخلية متجاهلة شؤونها الخارجية، بل إن الاهتمام بالشؤون الخارجية لا يقل أهمية وحيوية عن الاهتمام بالشؤون الداخلية، إن لم يفوقها، فالسياسة الخارجية تهدف في الأساس إلى الاستغلال السلمي للموارد الخارجية لصالح التنمية الداخلية، (حسن الظاهري 1985، و جلال فقيرة 1994).

ولما كانت كل دولة من دول العالم، دون استثناء يذكر، لا تستطيع أن تحقق النمو الاقتصادي المطلوب بالاعتماد المطلق على مواردها المحلية، وبمعزل عن دول العالم الأخرى، فقد كان لزاماً عليها أن تحرص على أن تكون علاقاتها بباقي دول العالم حسنة وطبيعية. وإن حدث، لأي سبب من الأسباب، وتعكرت العلاقات بين دولتين، فإنهما تبذلان كل ما بوسعهما حتى تعود علاقاتهما ببعضهما البعض إلى ما كانت عليه، وذلك لأن سوء العلاقات أو تدهورها بين الدول يلحق باقتصادها أضرار بالغة الخطورة والتعقيد.

ويمكن إدراك تلك الخطورة وذلك التعقيد، إذا ما نظرنا إلى الوضع القائم بين الدول العربية ودولة الكيان الصهيوني، التي تعاني من أزمات اقتصادية حادة. فدول المنطقة جميعها، بما فيها إسرائيل، قد وقعت فريسة لتلك الأزمات، التي تختلف أسبابها من دولة إلى أخرى، فبالنظر إلى الدولة اليهودية، نجد أنها ومنذ قيامها تعاني أزمة عضوية، لم تعرف كيف تجد حلاً جذرياً لها، هذه الأزمة تتمثل في عجزها عن اكتساب قوة اقتصادية ذاتية، توازي قوتها العسكرية، فأزمتها الاقتصادية هذه، تأخذ أحياناً أبعاداً خطيرة تهدد كيان المشروع الصهيوني برمته. وقد اتبعت إسرائيل طرقاً مختلفة لمواجهة أزماتها الاقتصادية، وكانت الحرب في المرحلة الأولى، هي الوسيلة الرئيسية، التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية لمواجهة الأزمة، ثم لجأت بعد ذلك إلى الوسائل التي تتيحها السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية العادية، لكن هذه الوسائل لم تأت إلا بحلول جزئية ومؤقتة، وبعد أن دخلت الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية طوراً هو الأكثر جدة وخطورة في تاريخها، تبين لها أن الدخول في مفاوضات سلام مع العرب هو الحل الأمثل للخروج من تلك الضائقات، واستعادة توازنها الاقتصادي، لأن السبب الحقيقي في نشوء تلك الأزمات

هو غياب العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومحيطها الطبيعي، واضطرارها إلى الدخول في علاقات اقتصادية بديلة مع الغرب البعيد عنها.

وهذا يعني أن السلام المنشود لدى إسرائيل، وما يتبعه من تطبيع للعلاقات مع العرب، لا بد أن يعطي الأولوية للفوائد الاقتصادية، التي ستجنيها إسرائيل من تلك العملية (خليل 2000: 182)، مثل تمكينها من الدخول إلى الأسواق العربية، لتصريف منتجاتها وحصولها على ما تحتاج إليه من مواد خام وأيدي عاملة، وغير ذلك من عناصر الإنتاج، وبشروط تخدم مصالحها، وهذا الاندماج الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة، الذي أصبح المخرج الوحيد من الأزمات التي تكاد تفتك بكيانها، لا شك أن له انعكاسات إيجابية على الأوضاع الاقتصادية للدول العربية، فإذا كان انفتاح السوق الإسرائيلية لا يحقق فائدة تذكر للعرب، فإن الاستفادة من خبرة اليهود في مجال التكنولوجيا والتقنية الحديثة، وتشغيل الأموال، لا يمكن تجاهلها، إن أتيح لها الالتقاء بثروات بعض الدول العربية الغنية، في مشروعات استثمارية، تمد الاقتصاد الإسرائيلي والعربي على حد سواء بقوة دفع جديدة، من شأنها أن تعمل على التخفيف من حدة الأزمات التي يعاني منها الجميع.

لذا فقد طالب إيفال آلون، حين طرح مشروعه للسلام، قبل سنوات، بأن تتكون علاقات تجارية متبادلة بين العرب واليهود، وعبر آلون عن مشروعه للسلام هذا بقوله: "... إن اتفاقية سلام، تكفل في المستقبل أسس التعاون الاقتصادي، والمصالح المتبادلة، ستضمن لنا، طرقاً مفتوحة، ووصولاً حراً إلى المناطق العربية، دون سيطرة مباشرة عليها" (مفيد نحلة 1981: 138).

فالتطبيع ذو فائدة عظيمة للطرفين، وإن كانت فائدته لدولة الكيان الصهيوني أكبر، لذا نجد أن الدولة الصهيونية تبذل كل ما بوسعها لجعل التطبيع أمراً واقعاً. وعلى الرغم من أن التطبيع وفوائده تختلف باختلاف المجالات، كما تختلف من حيث أهميتها للطرفين، إلا إنه يمكن القول، أن إسرائيل هي المستفيد الأول، وليس الوحيد من العملية، باعتبارها المتضرر الأكبر من غياب العلاقات بينها وبين العرب.

وتأتي عملية التقبل والاعتراف الرسمي بإسرائيل، في مقدمة الفوائد التي يجنيها اليهود من تطبيع العلاقات مع المحيط، لأن هذا الأمر، يتعلق بحق دولتهم في الوجود، وقد كانت إسرائيل، وما زالت، على استعداد للتخلي عن كثير من الأراضي، وعن ثروة سيناء النفطية، وعن العمق الاستراتيجي، وعن أشياء أخرى كثيرة، مقابل الحصول على ذلك الاعتراف، وهذا ما أكدته عبارات يوري أفنيري في كتابه "صديقي العدو" (1985: 68)، كرد في إحدى محاضراته في الكيبوتس، على ما أبداه أحد الشباب الإسرائيليين من استنكار لجسامة التنازلات التي تقدمها إسرائيل في مقابل ذلك الاعتراف، أو ما أسماه قصاصة ورق من الجانب العربي، حيث قال: "في هذه اللحظة، وفي مئات آلاف الفصول الدراسية، في سائر أنحاء العالم العربي، من الدار البيضاء في المغرب، إلى الموصل في العراق، تتدلى خرائط للشرق الأوسط، وفي كل هذه الخرائط، تركت المساحة التي تتألف منها إسرائيل إما خالية أو كُتب عليها، (فلسطين المحتلة)، وكل ما نريده مقابل تلك التنازلات التي ذكرتها، شئ صغير، هو أن يكتب في كل تلك الخرائط اسم إسرائيل".

كما أن طموحات إسرائيل، لا تتوقف عند حد الاعتراف الرسمي بوجودها، بل تأمل أن يتطور الأمر، إلى كسر الحاجز النفسي، الذي يفصل بين شعوب البلدان العربية واليهود، بحيث يتقبلون وجود الدولة اليهودية في فلسطين، كأمر واقع لا بد منه، ولا يختلف موقفهم منها، عن أي دولة أخرى في المنطقة، وفي هذه الحال، يمكن التوصل إلى إلغاء المقاطعة العربية الإسرائيلية، التي جعلت الكيان الصهيوني، يعيش في عزلة تامة عن محيطه الطبيعي، مما أفقده مزايا التعامل التجاري والاقتصادي مع البلدان المجاورة له، واستغلال أسواقها الاستهلاكية الواسعة والقريبة منه لتصريف منتجاته.

إن تطبيع العلاقات العربية- الإسرائيلية، يمهد السبل أمام الكيان الإسرائيلي لتنفيذ مشاريع استثمار الثروة المائية للأنهار المحيطة بفلسطين، والتي تحتل مكان الصدارة، في الخطط والدراسات، التي يقوم بها العلماء والباحثون اليهود، والهادفة إلى الاستفادة من المياه التي يمكن أن يصلوا إليها، حتى تتمكن إسرائيل من تهيئة وإعداد الأراضي،

لتصبح صالحة لتوطين اليهود، الذين تأمل في تهجيرهم إلى فلسطين (غسان حمدان 1988: 118)، إلا أن الواقع يشير إلى أن دول المنطقة جميعها تعاني من نقص في المياه وبدرجات متفاوتة، وتبحث عن مخرج لأزماتها تلك، وحتى إن تحقق سلام في الشرق الأوسط، فإن عملية جر إسرائيل مياه من أنهار الدول المجاورة، تتطلب استثمارات ضخمة لا تقدر على تحمل أعبائها إسرائيل، أو أي دولة عربية بمفردها إن لجأت إلى نفس الأسلوب في حل المشكلة، إلا أن تسوية العلاقات العربية الإسرائيلية يمكن أن يحقق تعاون إقليمي في موضوع المياه، وذلك عن طريق "... قيام الدول الغنية، باستثمار بعض أموالها، في إقامة منشآت ضخمة، يمكنها تحلية مئات ملايين الأمتار المكعبة من المياه في السنة، لمصلحة إسرائيل والأردن ومصر، وتتطلب تحلية هذه الكميات الضخمة، كمية هائلة من الطاقة، يمكن أن تتوافر من خلال إنشاء مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء، يمكن أن يحول جزء من طاقتها لتحلية مياه البحر، وفي هذه الحالة يمكن الاستفادة من خبرة إسرائيل في هذا المجال، وبذلك تعم الفائدة جميع دول المنطقة، التي تفتقر إلى المياه العذبة" (دافيد موشيوف 1992: 38).

إن حل الكيان الصهيوني لمشكلة ندرة المياه وحدها، لا يهيئ مناخاً ملائماً لجذب اليهود إلى إسرائيل، فكما هو معروف، أن سوء الأوضاع الاقتصادية، والوضع الأمني غير المستقر، الذي يعيشه المجتمع اليهودي في فلسطين تتصدر مجمل الأسباب التي تعيق الهجرة اليهودية من مختلف أنحاء العالم، والتي بدونها لن يكتمل حلم اليهود بامتلاك وطن قومي خاص بهم، لأن الهجرة هي المصدر الأساسي للوجود اليهودي في فلسطين "... إلا أن الإحصاءات المختلفة المتعلقة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، أشارت إلى أثر المعاهدات الساداتية- اليهودية، حيث ارتفعت أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، خلال الأعوام 78-1981م، ولذلك يمكن القول بأن التسويات السياسية مع الدول العربية، تؤثر على الوضع الديمغرافي في فلسطين، وتساعد الكيان الإسرائيلي، على تحقيق الحلم بتجمع يهود العالم في أرض الميعاد" (غسان حمدان 1988: 118).

وعموماً يمكننا القول، أن تسوية العلاقات العربية اليهودية، هي الحل الذي يمكن إسرائيل من تجاوز أزمتها الاقتصادية، "فقد قدر بعض الخبراء الخسائر، التي يتحملها الكيان الصهيوني، نتيجة فقدان الفرص الاقتصادية، بسبب المقاطعة العربية، بحوالي 10٪ من الناتج القومي" (كمال إبراهيم: 1992: 35)، وليست إسرائيل وحدها من يشكو سوء التوازن الاقتصادي، فدول المنطقة جميعها تعاني من مشكلات اقتصادية حادة، وقد يُعزى تردي الأوضاع الاقتصادية لدى العرب واليهود إلى أن كل منهما يشكل تهديداً للآخر، ويلزمه بالالتجاء نحو الاهتمام بتنمية الجانب العسكري على حساب الجوانب الحيوية الأخرى، استعداداً للمواجهة، التي قد يضطره الطرف الآخر إليها، وهذا ما أكدته الخطوط العريضة لأبحاث (شيفر)، والتي عرضتها جريدة (يديعوت احرونوت)، حيث أشار إلى "... أن الدفاع وما يقتطعه من ميزانيات دول المنطقة بما فيها إسرائيل، يعد المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهذه الدول، وبعد إقامة علاقات طبيعية بينها، يمكن توجيه جزء كبير من ميزانيات الدفاع، إلى التنمية الاقتصادية، لهذه الدول بنسبة 50٪، ومضاعفة ميزانية الإنعاش الاجتماعي دفعة واحدة" (مفيد نحلة 1981: 137).

إن إنشاء علاقات تجارية مع إسرائيل، سيساهم في تحسين الميزان التجاري للدول العربية، فموقع إسرائيل الجغرافي يجعلها مركزاً خاصاً، كبلد مرور للتجارة العربية (تجارة الترانزيت)، وذلك لأن موانئ حيفا وأسدود، قد يستخدمان كمنفذ للبحر الأبيض المتوسط وخاصة بالنسبة للأردن، كما أن الاتصال البري، بالنسبة لمصر والدول العربية الأخرى، غير متاح إلا عبر إسرائيل، وهذا يعتبر ذا أهمية قصوى لنجاح السوق العربية المشتركة، التي تسعى الدول العربية للعمل على إنشائها (أون ليفي 1992: 37)، وفي المقابل لا يمكن أن نتجاهل الفائدة الكبرى، التي سيجنيها الكيان اليهودي من التعاون مع دول المنطقة في مجال الطاقة، حيث يصبح من حقه، وفقاً للتسويات، وتطبيع العلاقات بين الطرفين، أن يلغي العرب العقوبات المفروضة على الشركات والسفن التي تزود إسرائيل بالنفط، كما يضع لها الحق في استيراد النفط مباشرة من العالم العربي، وفتح المجال واسعاً، لإقامة المشاريع المشتركة، مثل إنشاء المصانع البتروكيميائية، والعمل المشترك من أجل

التنقيب عن النفط واستخراجه وتصفيته ... الخ، وهكذا يمكن للجانبين العربي والإسرائيلي، الاستفادة من تطبيع العلاقات، وتبادل المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، دون المساس بالخصوصيات والثوابت، التي يرتكز عليها الكيان الخاص بكل طرف منهما.

البعد الأمني:

تمت الإشارة، سابقاً، إلى أهمية وحيوية قيام علاقات ودية وطيبة بين الدول، لإنجاح برامجها ومشاريعها الاقتصادية في مجتمعاتها، وبمعنى آخر، ينبغي أن تزول كل الأسباب الداعية أو المفضية إلى التوتر والخلاف والنزاع والحروب بين الدول، وأن يسود الأمن والأمان فيما بينها ولمواطنيها، وهذا ما تهدف إليه كل دول العالم، وما تؤكد عليه كل المواثيق الدولية ومؤتمرات ولجان السلام العالمي.

فحالة الخلاف والنزاع والتوتر بين الدول، يفقدها الشعور بالأمن، وفقدان الإحساس بالأمن من جراء توتر العلاقات بين الدول، له انعكاسات خطيرة على كل من البلدين المتنازعين، في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فمن الناحية الاقتصادية، تعمل الدول المتنازعة، عادةً، على تحصين نفسها و تأمين حدودها، تحسباً لأي اعتداء خارجي قد يقع عليها، وعملية الخوف والترقب، هذه، تعمل على تغيير أولويات الدول المتنازعة، فبدلاً من أن تتصدر عملية تنمية المجتمع وتطويره وتحقيق النهضة الاقتصادية المطلوبة فيه، قائمة الأولويات، تحتل المسألة الأمنية مكان الصدارة في قائمة الأولويات، الأمر الذي يحتم على مثل هذه الدول أن تخصص جزءً ليس باليسير من موازناتها المالية السنوية للإنفاق على عمليات التسلح، ليس هذا فحسب، بل إن الدول المتنازعة، تدخل في سباق طويل وشاق في التسلح حتى تضمن لنفسها التفوق العسكري على غيرها.

وعملية سباق التسلح تتطلب من الدول ليس فقط الإنفاق على شراء الأسلحة وصيانتها وتجديدها، بل إنها تتطلب نفقات أخرى لا حصر لها، تخصص للإنفاق على عمليات التجسس، وتجنيد مخبرين، والتدريب الاستخباراتي، وكذا شراء المعلومات والأجهزة والمعدات المخصصة لغرض الاستخبارات، وغيرها من الأمور الاستخباراتية. وهذا الإنفاق المبالغ فيه، يتم فقط في حالة وجود توتر في العلاقات بين الدول، أما إذا نشبت الحرب بين دولتين، فإن الحرب تأتي على كل ما أنجزته الدول، في سنين وأعوام، في مجال البناء الحضاري والإنساني، وتدمره تدميراً كليا. أما الدول التي تعيش في حالة من الأمن والأمان، فإنها توجه كل جهودها لتنمية مجتمعاتها في كل مجالات الحياة، حتى تتمكن من المساهمة الفعلية في بناء الحضارة الإنسانية.

أما من الناحيتين السياسية والاجتماعية، فإن الدول المفتقدة للأمن، والتي تتسم العلاقات فيما بينها بالتوتر وعدم الانسجام، والتهديد المستمر، تعاني داخلياً حالة من عدم الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم (محمد بنغاز 1984: 17)، فتنشأ القبضة الحديدية للدولة، وتهدر كرامة المواطن، وتصادر الحريات، وتضيع حقوق الإنسان فيها، بدعوى الحفاظ على أمن وسلامة الوطن، كما يزداد حجم الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وتظهر طبقة اجتماعية جديدة من التجار العسكريين. وكل هذا يجعل اهتمام الدولة ينصرف إلى أمور بعيدة تماماً عن تنمية المؤسسات الاجتماعية في المجتمع.

ثالثاً .. ما موقف الدول العربية من عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني ؟

ينبغي قبل بدء الحديث في هذا الجانب، الإشارة إلى أن الحديث عن شرعية وقانونية التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني، سوف يتم مناقشته عند الإجابة عن السؤال الخاص به، أما هنا، فإن الحديث سيسير وفقاً لتسلسل أسئلة الدراسة فقط. وتمشياً مع تعريف الدراسة للتطبيع، فإن الحديث عن موقف الدول العربية من عملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي سوف يبدأ مع بداية التواجد الإسرائيلي ككيان سياسي، أي أن تتبع عملية التطبيع سوف تبدأ من نهاية الأربعينات من القرن الماضي.

فمن المعلوم أن موقف الدول العربية من قيام دولة يهودية في فلسطين قد اتسم، منذ البداية، بالرفض التام، الواضح والصريح، لقيام دولة يهودية في فلسطين العربية، وذلك على المستويين الرسمي والشعبي، وتجسد هذا الرفض بمواجهات عسكرية بين دولة الكيان الإسرائيلي وبعض الدول العربية. وعلى الرغم من هذه المسلمة، إلا أن فقه الواقع ينبئنا بأمور أخرى، قد تضعف من المسلمة السابقة، وتجبرنا على إعادة قراءة الواقع من جديد.

وحتى يتضح الموقف الفعلي للدول العربية من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، لا بد من مناقشة الأفكار التالية:

- موقف الدول العربية من التعامل مع الدول المؤيدة لقيام دولة يهودية في فلسطين.
- موقف الدول العربية من شراء اليهود للأراضي العربية الفلسطينية.
- موقف الدول العربية من تهجير اليهود العرب إلى فلسطين.
- موقف الدول العربية من الاتصال بدولة الكيان الإسرائيلي.
- موقف الدول العربية مجتمعة من التطبيع مع دولة الكيان الإسرائيلي. (مؤتمر بيروت).

التي ستمكننا في النهاية من الوصول إلى تصور أكثر دقة وموضوعية.

موقف الدول العربية من التعامل مع الدول المؤيدة لقيام دولة يهودية في فلسطين.

في هذا الجزء من الموضوع، سوف يتم التحدث عن موقف الدول العربية من التعامل مع الدول المؤيدة لقيام دولة يهودية في فلسطين، منذ طرح الفكرة، وحتى وقتنا الحاضر. كما ينبغي التأكيد على أمر في غاية الأهمية والحيوية، وهو إن مساعدة دول أوروبا عامة والولايات المتحدة خاصة لإسرائيل ليس بدافع الكراهية للعرب والمسلمين، وليس بدافع الحب أو الولاء لإسرائيل، وإنما الدافع الوحيد لوقوف هذه الدول مع إسرائيل هو حيوية المصالح الاقتصادية لهذه الدول. وفي سبيل المصالح الاقتصادية، وفرض الهيمنة على العالم، دخلت دول أوروبا وأمريكا في حروب مختلفة فيما بينها، (نبلور وفلنن 2002: 99- 123). وأن دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تؤكد الأدبيات، لا تتحرج من استغلال الدين في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية، وعلى هذا الأساس، ينبغي أن تكون رؤيتنا للموضوع.

وفكرة إنشاء دولة للكيان الإسرائيلي في فلسطين، بدأت خارج الجماعات اليهودية، وبعيداً عن تفكيرهم، إنها دعوة مسيحية قديمة، ترجع إلى نهاية القرن الثاني عشر، والمتمثلة بدعوة البابا أوربان الثاني، وتطورت الفكرة، وظهر لها مؤيدون في الأوساط الرسمية والشعبية لدول أوروبا، وأخيراً تم تقديمها بصورة أكثر تكاملاً ووضوحا على يد هرتزل (ستيوارت 1989).

وكما ذكر سابقاً، فقد كانت أوروبا تحركها الأطماع الاقتصادية؛ فمن ناحية كان اليهود يشكلون مشكلة اقتصادية لها، ومن ناحية أخرى، كانت تخطط وتدرس مسألة غزو العالم، فرأت من الأنسب التحرك على محورين: حل المسألة اليهودية، والغزو، وعليه فقد عمل قادة أوروبا -أثناء تفكيرهم بالمسألة اليهودية- للوصول إلى حلول لها (للمسألة اليهودية)، تظهر لليهود مدى اهتمامهم بهم وحرصهم على مصالحهم، وفي نفس الوقت، تحقيق أطماعهم الاستعمارية، وهذا ما أكده عبد السلام النوير (1985: 19-20) بقوله:

> ... اقترن التفكير بتوطين اليهود في فلسطين بتاريخ الأطماع الأوروبية فيها منذ منتصف القرن السابع عشر، حيث الصراع على التجارة العالمية والتحكم في طرق مواصلاتها، وكان البيوريتانيون "المتطهرون" آنذاك لا يشكلون الطبقة الحاكمة في إنجلترا والأراضي المنخفضة فحسب، وإنما كانوا أيضا القوة الاقتصادية النافذة، فمنهم كان كبار التجار ورجال الأعمال، ونظرا للصلة الوثيقة التي كانت تربط البيوريتانية باليهودية، فقد تهيأ لليهود مجال واسع للمساهمة في النشاط التجاري دون خوف أو وجل من البيوريتانيين ، ولم يكن عسيراً على رئيس إنجلترا البيوريتاني آنذاك "أوليفر كرومويل" أن يدرك مدى الفائدة التي كان بمقدور اليهود تقديمها لاقتصاديات بلاده وخاصة تجارياً، لذلك أبدى اهتماماً كبيراً بمشؤونهم مقدماً كثيراً من التسهيلات لهم.

وموقف بريطانيا الرسمي الذي أشرنا إليه في منتصف القرن السابع عشر، استمر وبنفس القوة حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، الذي شهد تشدداً أكبر، حيث "بدأت فكرة توطين اليهود في فلسطين تجد اهتماماً واسعاً لدى الدوائر البريطانية الحاكمة آنذاك، وفي عام 1839 نشرت صحيفة كوارترلي ريفيو Quarterly Review الواسعة الانتشار مقالاً للورد شيفتسبري عن "دولة وآمال اليهود" لخص فيه فكرته عن العودة اليهودية، وعبر عن اهتمامه بـ"الجنس العبري" وعارض بشدة فكرة الخلاص والدمج بدعوى أن اليهود سيبقون غرباء في كل مكان إلا فلسطين"، (عبد السلام نويرة 1985: 21) وقد تبنى هذا المشروع كثير من التيارات البريطانية وخاصة وزير

الخارجية بالمرستون الذي أصبح رئيساً للوزراء، ومارس ضغوطاً شديدة، فيما بعد ، على السلطان العثماني لقبول هجرة اليهود إلى فلسطين، واستمر الموقف البريطاني المؤيد لإنشاء الدول الصهيونية قوياً، وتوج بإصدار وعد بلفور في الثاني من شهر نوفمبر من عام 1917م، واعترفت كل من أمريكا وفرنسا بهذا القرار، وأكد تشرشل ، مخاطباً الوفد الفلسطيني برئاسة موسى الحسيني، التزام بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور عند زيارته للقدس عام 1920م (الشيخ صالح؛ 2001: 125).

ولم تكن فرنسا بمنأى عن الجهود الأوروبية الرامية إلى توطين اليهود في فلسطين وبناء وطن قومي لهم فيها ، "فقد كانت فرنسا... أول من طرح بشكل جدي فكرة توطين اليهود في فلسطين، فقد أعدت حكومة الإدارة الفرنسية عام 1798 خطة لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين حال نجاح الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي بما فيه فلسطين. ويبدو أن نابليون كان مطلعاً على الاتصالات الجارية بين زعماء يهود فرنسا وحكومة الإدارة الفرنسية واتضح له مدى الخدمات التي كان بمقدور اليهود تقديمها له، ومن ثم أصدر بياناً حث فيه اليهود على الالتفاف حول رايته من أجل إعادة "مجدهم الغابر" وإعادة بناء "مملكة القدس القديمة"، ثم وجه نداءً آخر عام 1799 منادياً اليهود بوصفهم "ورثة فلسطين الشرعيين" وداعياً إياهم لمؤازرته طالباً منهم العمل على "إعادة احتلال وطنهم"، (عبد السلام نوير؛ 1985: 20).

ولم تشذ فرنسا عن المسار الأوروبي في تبنيها المستمر لفكرة إنشاء وطن قومي لليهود ، فـ"... قد كان أرنست لارهان السكرتير الخاص لنابليون الثالث هو الداعم الأول لتلك الفكرة، حيث دعا أوروبا كلها أن تساعد على انتزاع فلسطين من الامبراطرية العثمانية، وإعطائها لليهود"، (عبد السلام نويرة 1985: 20).

والولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول الداعمة لدولة الكيان الصهيوني، فقد حرصت على متابعة تنفيذ وعد بلفور خطوة خطوة، وفي عام 1919م تؤكد اللجنة التي أرسلتها أمريكا ، في عهد الرئيس ولسون، في تقريرها أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا عن طريق القوة المسلحة (محمود مجمد طه 1967: 112)، كما هيأت الولايات المتحدة لتدفق رؤوس الأموال الأمريكية إلى فلسطين المحتلة (عبد الرزاق الأمباري 2000: 118)، والولايات المتحدة الأمريكية لم يعرف عنها قط أنها تداهن أو تراوغ أو تنكر دعمها اللامحدود لإنشاء دولة الكيان الصهيوني ودعمها حتى تفوق قوتها قوة جاراتها العربية مجتمعة، والدعم الأمريكي، هذا، لدولة الكيان الصهيوني، أمر مبدئي لا مناص منه، ويؤكد عبد الوهاب أطرس (2001: 168) هذا الموقف بقوله:

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (كارتر) أمام الكنيست
الإسرائيلي في مارس 1979: لقد آمن سبعة رؤساء
أمريكيين وجسدوا هذا الإيمان، بأن علاقات الولايات
المتحدة الأمريكية مع إسرائيل هي أكثر من علاقة
خاصة، بل هي علاقة فريدة، لأنها متجذرة في ضمير
وأخلاق ودين ومعتقدات الشعب الأمريكي نفسه. لقد
شكل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مهاجرون
طليعيون، ونحن نتقاسم التوراة.

ومجمل القول، أن دول أوروبا ، دون أي استثناء يذكر، قد تبنت فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ابتداءً من القرن الثاني عشر وحتى أصبحت الفكرة واقعاً معاشاً في منتصف القرن العشرين، واستمر هذا الموقف بعد قيام دولة الكيان الصهيوني، حيث زودت كل من فرنسا وألمانيا وأمريكا وهولندا واستراليا هذا الكيان بالأسلحة (مجلة الطليعة؛ 1971: 24)، كما لم تتخلف دول المعسكر الاشتراكي عن هذا الموكب، والأدهى من هذا كله،

أن دول حلف الأطلنطي كلها قد ساهمت مساهمة فعلية في عدوان 1967م (مجلة الطليعة؛ 1971: 24)، ولم يزل هذا الدعم مستمراً وبنفس الوتيرة والقوة حتى يومنا هذا.

ولم يعثر في الأدبيات التاريخية والسياسية، التي توفرت لنا، على أي أثر يدل على وجود ردة فعل رسمية لأية دولة عربية تجاه ما يجرى في الساحة السياسية الأوروبية. وعلى الرغم من علمها اليقيني أن دول أوروبا وأمريكا تسير وفقاً لاستراتيجيات سياسية طويلة المدى، إلا أنها لم تقم بعمل مماثل، وظلت تتعامل مع هذه الدول في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وكأن ما يجري لا يعنيها في شيء، ويصدق هذا الوضع على كل من الدول العربية الوطنية وغير الوطنية، كما جرت العادة في التصنيف.

والملفت للانتباه أن السلطان عبد الحميد، الرجل الذي وقف وقفة إسلامية شجاعة، ضد بريطانيا وضغوطها الشديدة عليه، والمتأرجحة بين الترغيب والإغراء بالمال والترهيب والتهديد، ليقبل أن يبيع جزءً من الأراضي الفلسطينية لليهود، فرفض هذه الصفقة بإباء وشرف، وتعجب ممن يبيع جزء من جسده وهو على قيد الحياة، قد تعاون العرب المسلمون مع بريطانيا ضده، وهذا الموقف، هو ما يحسب لهم.

موقف الدول العربية من شراء اليهود للأراضي العربية الفلسطينية.

في هذا الجزء من الموضوع، سوف يتم التحدث عن موقف الدول العربية من عملية شراء كل من اليهود والمؤسسات الصهيونية للأراضي العربية الفلسطينية. لا يمكن القول، أو اتهام المسلمين، حكاماً ومحكومين، عامة والعرب خاصة، أنهم لم يكونوا على علم بما يدبره اليهود الصهاينة وأعوانهم، أو من يخطط لهم، لشراء الأراضي العربية الفلسطينية من أهلها. وإذا افترضنا أن هذه الغفلة قد أصيب بها مواطني الدول العربية والإسلامية، فإن عملية افتراض أن حكام هذه الأمة كانوا يجهلون ما يدبره الصهاينة وأعوانهم هو من الأمور المستعصية على الفهم والاستيعاب. إذن، فغفلة الحكام المسلمين والعرب لا تعدو أن تكون أحد أمور ثلاثة: إما أن الأمر كله لا يعنيهم، وإما أنهم قد غرر بهم من قبل الدول الاستعمارية، آنذاك، وإما أنهم كانوا على علم بكل ما يدور، ولكنهم كانوا منشغلين بتثبيت ملكهم. وبالنظر إلى الأمور الثلاثة هذه، يتبين أن الأمر الثالث هو الأكثر منطقية وقبولا. ولا يستبعد أن تكون عملية انشغال حكام العرب والمسلمين بتثبيت ملكهم هي إحدى الوسائل، التي استخدمها الصهاينة ودول أوروبا. في فترة الزخم الاستعماري.

فلصهاينة واليهود المتصهينين أهدافاً واضحة ومدروسة في أذهانهم، وهذه الأهداف هي الاستيلاء على فلسطين، كل فلسطين، وحددوا الوسائل والطرق التي ستمكنهم من تحقيق هذه الأهداف، وسخروا كل إمكانياتهم، واستغلوا كل ما يمكنهم استغلاله، لتحقيق أهدافهم، ولم يعرف اليأس سبيلاً إلى نفوسهم، فبهمتهم وعزمهم وإخلاصهم وتفانيهم في خدمة أهدافهم كان لهم ما يريدون. فمن المعلوم أن العصر الحديث قد شهد محاولات كثيرة للصهاينة، حاولوا من خلالها شراء الأراضي والاستقرار في فلسطين، إلا أن محاولاتهم الأولى باءت بالفشل، لأنهم اصطدموا بحاكم مسلم، يعرف واجباته تجاه ربه وأمته، هو السلطان عبد الحميد (الخليفة العثماني)، "الذي رفض رفضاً قاطعاً السماح لليهود بالاستقرار في فلسطين رغم كل المحاولات التي قام بها اليهود منذ سنة (1886) بل إن السلطان عبد الحميد أصدر قراراً يحرم فيه على اليهود شراء أي قطعة أرض في فلسطين وذلك سنة 1906" (الشيخ صالح حليس 2000: 123).

ولم ينتظر الصهاينة كثيراً، فقد استطاعوا خلال فترة وجيزة من الزمن، لا تتجاوز العقدين (من عام 1918م وحتى عام 1935م) شراء ما يزيد على نصف مليون دونم من الأراضي العربية الفلسطينية، وذلك بمساعدة كل من المملكة المتحد البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية، إذ أدمجت بريطانيا وعد بلفور في صك الانتداب، ووافقت عليه عصبة الأمم، وتعهدت الحكومة البريطانية بموجبه أن تعمل على إقامة الوطن القومي لليهود، واتخذت لذلك أربعة مظاهر، هي:

1. تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، من أجل خلق الأساس السكاني للوطن القومي لليهود.

2. العمل على انتقال الأراضي الفلسطينية إلى أيدي الصهيونيين، وذلك بسن التشريعات الرامية إلى التضييق اقتصادياً على سكان البلاد العرب تحملهم على بيع الأراضي.
3. منح الامتيازات للشركات الصهيونية الاحتكارية لاستغلال موارد البلاد الطبيعية.
4. العمل على تشجيع الصناعات الصهيونية، (حيدر عبد الشافي 1967: 81-82).

وعلى الرغم من وضوح مقصد الصهاينة وتصميمهم في امتلاك فلسطين العربية، إلا أن القادة العرب والمسلمين، باعتبارهم مسئولي الأمة، لم يحركوا ساكناً، ليس عن قلة حيلة، أو عدم قدرتهم المالية، ولكن لأن هناك أمور أخرى كانت تحظى بالأولوية لديهم، أكثر من قضية حماية المقدسات، والحرص على بقائها عربية، والبعد التالي (تهجير اليهود العرب إلى فلسطين) يؤكد ذلك.

موقف الدول العربية من تهجير اليهود العرب إلى فلسطين:

ينبغي قبل الحديث في هذا الجزء من الدراسة إيراد أرقاماً توضح الواقع السكاني لفلسطين قبل قيام الدولة الصهيونية. ففي عام 1914م كان عدد السكان العرب الفلسطينيين هو (500.000)، مقابل (60.000) يهودي ، وفي ظل الاحتلال ارتفع العدد ليصبح (1.000.000) عربي، في مقابل (500.000) يهودي، أي أن زيادة السكان العرب، وهي زيادة طبيعية، قد ارتفعت بمعدل 100٪، بينما ارتفعت زيادة اليهود، وهي زيادة غير طبيعية، بمعدل يتجاوز 800٪، وفي عام 1932م دخل فلسطين 200.000 يهودي، (عبد المنعم الحفني 1992: 81)، وتوالت الهجرات، حتى انعكس الوضع السكاني، فأصبح السكان العرب الفلسطينيين يتناقصون باستمرار، بفعل التشريد والقتل المتعمد لهم.

وبأخذ ما سبق في الاعتبار، يصبح الدور المنوط بالعرب والمسلمين أمر متوقع وبديهي. وهناك مسلمة أساسية تنص على أن الدين ليس محدداً للجنسية، ولا يمكن إقامة مجتمع أو دولة على أساس الدين. ولا يمكن إغفال حقيقة أن الديانات السماوية كلها قد نزلت في المنطقة العربية؛ فنزلت اليهودية، ثم تلتها المسيحية، واستكملت الديانات السماوية بالدين الإسلامي. فاعتنق سكان هذه البلاد اليهودية، ثم اعتنقوا المسيحية، ومنهم من بقى على يهوديته، ثم اعتنقوا الإسلام، ومنهم من بقى يهودياً أو نصرانيا، وهم من عرف بالذميين، الذين عاشوا في كنف الإسلام والدولة الإسلامية في أمان على أموالهم وأنفسهم، وذلك باعتراف كل من اليهود والنصارى (النشار 1981: 78، و عبد المنعم الحفني 1992 :40).

فاليهود عرب في الأصل –والحديث هنا عن اليهود العرب، وليس عن أبناء الشعوب والأمم الذين اعتنقوا اليهودية-، ولا تخلو كثير من الدول العربية من وجود يهود من أبنائها؛ ففي اليمن يهود يمانيون، وفي مصر يهود مصريون، وفي المغرب يهود مغاربة، وهكذا. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، وعلى الرغم من الأسوة الحسنة، التي تركها أسلاف الأمة الإسلامية الصالحون، لم يحظ كثير من اليهود في كثير من الدول العربية بالمعاملة الحسنة، على المستويين الرسمي والشعبي، والأدهى من ذلك، أن كثير من الدول العربية قد اعتبرت اليهود فيها أغراب عنها ولا ينتمون إليها، ويجب أن يعودوا إلى فلسطين "بلدهم". وعليه، فقد هجر اليهود العرب من بلدانهم العربية إلى موطن جديد وغريب عليهم، هو فلسطين، وبهذا الفعل تكون الدول العربية قد ساهمت مساهمة فاعلة في تأسيس دولة الكيان الصهيوني، حيث أمدته بأهم مكونات الدولة، وهو البشر، وبهذا الصدد، يقول خليل أحمد خليل (1964: 36): "... إن قسماً كبيراً من اليهود في فلسطين المحتلة قد هاجر إليها من البلاد العربية، فلو حال العرب دون السماح لهم بمغادرة البلدان العربية، لخفضوا كثيراً من تطور سكان إسرائيل، وأضعفوا بذلك طاقاتها البشرية".

ولا يمكن الاعتداد بقول من يقول أن دول أوروبا الغربية والشرقية على السواء ومعها الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت في تهجير اليهود إلى فلسطين، و ليس الدول العربية وحدها من ساهم في هذا التهجير. هذا القول، كما هو واضح منه، لا يصمد للتحليل والتفنيد، وذلك لسبب بسيط، وهو أن هذه الدول لم تعمل شيء خارج نطاق واجباتها الاستراتيجية، فهل يُعد ما قامت به الدول العربية هو جزء من واجباتها، وضمن استراتيجياتها لحماية الأراضي المقدسة ؟ ويُترك السؤال مفتوحاً، لأن المزيد من الإيضاح يفسده. أضف إلى ذلك، فإن نوعية يهود أوروبا

وأمريكا تختلف كثيراً عن اليهود العرب، فالثقافة التي يحملها اليهود الغربيون، سكانياً، تجعل تأثيرهم الديموجرافي محدوداً، لقلة إنجابهم، على عكس اليهود العرب، الذين يتميزون بثقافة تعلي من شأن النسل والتناسل. لذا، فتأثيرهم الديموجرافي كثير الأهمية لدولة الكيان الصهيوني.

موقف الدول العربية من الاتصال بدولة الكيان الإسرائيلي:

في هذا الجزء من الموضوع، سوف يتم التحدث عن موقف الدول العربية من الاتصال بدولة الكيان الإسرائيلي. لا يمكن الحديث بثقة كاملة، هنا، عن موقف عربي أو خطاب سياسي عربي، وذلك لانعدام التوحد العربي. ومع ذلك، يمكن مجاراة العرف السائد، وذلك بالقول أن الخطاب السياسي العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً منذ نهاية الأربعينات من القرن العشرين، كان يقوم على أساس محاربة الاستعمار والصهيونية، واعتبار دولة الكيان الصهيوني صناعة استعمارية، يجب التخلص منها، وتحرير الأرض المقدسة وإجلاء الصهاينة منها، وظل هذا الموقف كما هو عليه حتى سنة 1967م، (غسان حمدان 1988: 19).

يفهم من هذا، أن دولة الكيان الصهيوني دولة عدوة، لا يجب التحاور معها، أو الالتقاء بشخصياتها السياسية بطريق مباشر أو غير مباشر، قبل الجلاء التام عن فلسطين. وعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية بين الدول العربية، إلا أن أي منها لم يكن ليفصح عن موقف غير هذا الموقف. ومع ذلك، فقد تبين أن التواصل بين بعض القيادات العربية، على كافة المستويات، وبين شخصيات قيادية صهيونية، أيضاً على كافة المستويات، مستمر منذ عام 1950م وحتى يومنا هذا.

بدأ هذا التواصل بطريقة سرية وتطور ليصبح علانية، وقد دُشن التواصل السري بلقاءات بعض الطوائف اللبنانية المسيحية عام 1934م، ثم لقاءات الملك عبد الله، ملك الأردن، وسار على هديه ولده الملك حسين، الذي اقترح أن تكون القدس تحت سيطرة اليهود. وكان للمغرب الدور القيادي في عمليات التواصل واللقاءات بين الفريقين العربي والإسرائيلي، فقد كانت هي الوسيط المتحمس لهذا الموضوع، كما كانت العاصمة المغربية هي الساحة المثلى لعقد مثل هذه اللقاءات، وقد حققت نجاحاً جيداً في أداء دورها، المطلوب منها. أضف إلى ذلك، فقد دخلت دائرة التواصل العربي الإسرائيلي جمهورية مصر العربية، التي ولفترة طويلة من الزمن كانت تتصدر المواجهة المسلحة مع العدو الصهيوني. ولم يتخلف الفلسطينيون عن هذه اللقاءات، فقد كانوا من السباقين، وإن أتى دورهم متأخراً نوعاً ما[1].

ولو بحثنا عن الأسباب التي دفعت هذه الدول للتواصل سراً مع قادة الكيان الصهيوني، لتبين أن المصالح الشخصية لقادة هذه الدول، هي التي مكنت دولة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية من جرهم سراً للتواصل والحوار والتفاوض مع من كانوا يطلقون عليهم أعداء الأمة. وعندما كانت إسرائيل وأمريكا تسرب عمداً أخبار هذا التواصل، يتصدى لها قادة هذه الدول بالتكذيب.

التطبيع المباشر لبعض الدول العربية مع دولة الكيان الصهيوني. (مؤتمر بيروت).

وأخيراً، لم يعد بخافٍ على أحد أن قبول الدول العربية، قد اجتمعت، ولأول مرة في تاريخها على موقف واحد، هو التطبيع مع دولة الكيان الإسرائيلي، وذلك في مؤتمر القمة العربي الطارئ، الذي عقد في بيروت في مطلع / 2002م أنظر ملحق رقم (1). وهذا الموقف الجماعي، يدل على أن العرب لا يرفضون من حيث المبدأ عملية التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني، وأن مسألة التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني أمر مرهون بمدى قناعة إسرائيل بقبول التطبيع مع الدول العربية، وبشروط ميسرة، لا تثير سخط الشعوب العربية، التي لا تزال على موقفها السابق من إسرائيل، وهذا موقف تعرفه إسرائيل تمام المعرفة، فقد جاء على لسان سفيرها في مصر (الياهو بن اليسار): "عليكم أن تأخذوا

[1] لمزيد من الإيضاح، راجع، "التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني"، غسان حمدان، دار الأمان، 1988.

بعين الاعتبار أن ثمة رجلاً واحداً في مصر هو معنا. أما الأخرون، فهم ضدنا حتى هؤلاء الجنود الذين يتولون حراسة السفارة، قد يستخدمون ينادقهم ضدنا في وقت من الأوقات، نحن هنا إذن فريق كوماندوس داخل محيط معاد تماماً. علينا أن نتصرف على هذا الأساس" (غسان حمدان 1988: 195).

رابعاً.. هل طبيعة وجود الكيان الصهيوني في المنطقة تسمح بتطبيع العلاقات معه ؟

يقصد بطبيعة وجود الكيان الصهيوني، هنا، مدى قانونيته، والتي على أساسها تتحدد عملية التطبيع. وقبل تحديد هذه الطبيعة، ينبغي التحدث عن مجالات التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني، حتى تتبين أبعادها، وكذا أهمية دور الشعوب في عملية نجاحها من عدمها.

مجالات التطبيع مع إسرائيل:

يتميز التطبيع بتشعب وتعقد مجالاته، ولكننا، هنا، سنتناول أبرز المجالات التي يمكن أن يتم التطبيع فيها، بين العرب والكيان الإسرائيلي، وهذه المجالات هي: المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال الثقافي.

1) **التطبيع السياسي:**

لا يمكننا الحديث عن أي نوع من التطبيع بين العرب وإسرائيل قبل التطبيع السياسي، وذلك لأن التطبيع السياسي يعتبر الخطوة الأولى والأساسية، إذ أنه سيمهد السبل لكل ما عداه من أنواع التطبيع، وأول شكل أو مظهر من مظاهر التطبيع مع إسرائيل هو قبول العرب التفاوض معها، تلي هذه الخطوة مظاهر التطبيع الرسمية؛ وفي مقدمتها تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين الدول العربية وإسرائيل، والذي بموجبه يتم رفع العلم الإسرائيلي على السفارات والقنصليات الإسرائيلية في جميع تلك الدول، وبالمقابل، يتم فتح السفارات والقنصليات العربية في تل أبيب، وبناءً على هذه الخطوات، "... يتم إنشاء لجان في كل بلد على حدة، تكون مهمتها الأساسية، توجيه مفاوضات التطبيع الوجهة المطلوبة، والتي من شأنها تعزيز وتدعيم العلاقات بين الطرفين، وتسعى لإيجاد اتفاقيات مشاركة وتعاون، في العديد من الميادين، مثل الثقافة والتجارة والسياحة والمواصلات والزراعة وغيرها" (غسان حمدان 1988: 91).

كما أن التطبيع السياسي بين الكيان الإسرائيلي ودول المنطقة، لا يمكن أن يحقق الهدف منه، دون العمل على إيجاد العوامل التي تكفل له البقاء والاستمرار، والامتداد إلى غيره من الجوانب المراد تطبيع العلاقات فيها، والتي تتمثل في تأسيس تنظيمات شعبية، تمتلك القناعة الكاملة بأهمية التطبيع بين العرب وإسرائيل، وتعمل على تدعيم العلاقات بين الطرفين، وذلك لأن عملية من هذا النوع –الذي يمس كيان الأمم وخصوصياتها- لا يمكن فرضها بإرادة عليا، ولا يقدر لها النجاح، إن لم تؤخذ فيها إرادة الشعوب في الاعتبار.

ولتوثيق أواصر العلاقات على الصعيد السياسي بين الجانبين العربي واليهودي، لا بد من عقد اللقاءات المستمرة للقيادات السياسية العليا للطرفين وعلى مستوى القمة لبحث ما من شأنه تعميق العلاقات وتوطيدها وتوسيعها، لتشمل الميادين المختلفة.

ومع تقدم خطوات التسوية بين الجانبين العربي والإسرائيلي، على مستوى القيادات السياسية والبرلمانية العليا، ينبغي أن تمتد هذه اللقاءات لتشمل الجانب العسكري، كما أوضحت التجربة المصرية، حيث "... كانت هناك جهود لتطبيع العلاقات، بين القوات المسلحة المصرية والجيش الإسرائيلي، فقد حرص السياسيون في كلا الجانبين على تحقيق هذا التطبيع من خلال المظاهر التالية: 1) عقد لقاء بين جرحى الحرب من العسكريين المصريين والإسرائيليين وتبادل الهدايا. 2) زيارات متبادلة لبعض قطع الأسطول البحري من الطرفين. 3) تبادل الزيارات العسكرية من كلا الجانبين، حيث شملت الزيارات مصانع الطائرات، والصناعات الحربية، والكليات العسكرية" (محسن عوض 1984: 72-73).

وبعد أن يصل التطبيع السياسي مع إسرائيل، إلى هذه المرحلة من توثيق العلاقات، فإنه يعطي الشرعية للتطبيع في المجالين الاقتصادي والثقافي، اللذان يعتبران –لإسرائيل خاصة- أهم الجوانب فاعلية في عملية التطبيع برمتها.

2- التطبيع الاقتصادي:

على الرغم من الاندفاعة القوية، التي حققها الاقتصاد الإسرائيلي في الخمسينات من القرن الماضي، فهو لم يتوصل إلى تأمين محرك ذاتي لنموه، واستمر هذا النمو معتمداً على المساعدات الخارجية التي لا تضمن له الاستقرار أو الثبات، فما أن أخذت التحويلات والاستثمارات الخارجية بالانخفاض، في النصف الأول من ستينات القرن الماضي، حتى دخلت إسرائيل في أزمة اقتصادية حادة، انخفض خلالها معدل النمو كثيراً، وارتفع على أثره معدل البطالة بصورة كبيرة، فأثر هذا سلباً على عملية التهجير، فهبطت نسبة الوافدين الجدد، ونشطت الهجرة المعاكسة. ولم ينجح رهان إسرائيل على عملية التصنيع في الحد من تفاقم الأزمة، وفي رفع القدرة الذاتية لاقتصادها، خاصة عندما اصطدم نمو القطاع الصناعي فيها بعوائق لم يكن من السهل تجاوزها، وأهم هذه العوائق؛ ضيق السوق المحلية، وضعف القدرة التنافسية في الخارج، نظراً لارتفاع نسبة الأجور، هذا من جهة، والاعتماد الكبير على المدخلات المستوردة، من جهة ثانية (نجيب عيسى 1987: 77).

وإذا علمنا أن إسرائيل تخصص في الوقت الحاضر، نحو نصف موازنتها للدفاع وسداد الديون، فإنه يصبح من الضروري لتجاوز الأزمة الاقتصادية هذه، أن ترتفع جرعة المساعدات الخارجية إلى أكثر من ضعفي ما هي عليه في الوقت الحاضر، مما زاد في تعقيد الموقف، حيث من الصعب على إسرائيل أن تحصل على مثل هذه المساعدات، وإن حدث وتمكنت من الحصول عليها، فستكون بتكلفة عالية جداً، لا طاقة لإسرائيل على تحملها، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف والممول الرئيسي والتقليدي لإسرائيل، تشهد ركوداً اقتصاديا لا يسمح لها بأن تظل على كرمها المعهود مع إسرائيل، كما أن الكيان الصهيوني لم يعد قادراً على اللجوء إلى الحرب، كوسيلة لتجاوز أزماته، خاصة بعد الحد من حريته في اختيار الوسائل التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية إضافة إلى ظهور متطلبات عالمية جديدة، "فدول الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، صارت تمنح شروطاً اقتصادية وسياسية، مقابل المساعدات التي تقدمها، فهاهي الولايات المتحدة، تفرض على إسرائيل برنامجاً لتسريع إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه التخصيص، وهذا يعني إجبار المشروع الصهيوني على التخلي عن أحد مرتكزاته الأيديولوجية الرئيسية" (أسعد الحراني 1996: 85).

إن فقدان إسرائيل مقومات القوة، أصبح يعرضها لضغوط خارجية لا تتوافق مع التوجهات التي تراها مناسبة لتحقيق المشروع الصهيوني، وهذا يعني أن نقطة الضعف، التي كانت إسرائيل تعاني منها تاريخياً، والتي تتمثل في عدم التناسب بين قوتها العسكرية وضعفها الاقتصادي، قد تحولت في الوقت الحاضر إلى مأزق فعلي، ترى أن الخروج منه لا يتأتى إلا عن طريق خفض ميزانية الدفاع، التي تقتطع الجزء الأكبر من الميزانية العامة، ولن يتحقق لها ذلك، في ظل استمرا رحالة التوتر والعداء مع دول المنطقة، والحل الوحيد هو العمل على إيجاد تسوية للعلاقات بين الطرفين.

ومع ذلك، فلإسرائيل مفهومها الخاص لإنهاء حالة العداء مع دول المحيط، مفهوماً يتجاوز كثيراً مجرد الاعتراف الدبلوماسي، أو التطبيع السياسي، إنه ينعني أولاً، وقبل كل شئ، التطبيع الاقتصادي، الذي لا ينهي المقاطعة الاقتصادية فحسب، بل يعمل على تغيير المعطيات الرئيسية، التي حالت تاريخياً دون اكتساب إسرائيل القوة الاقتصادية الذاتية، الناتجة عن قلة وندرة الموارد الطبيعية، وهذا ما لا يمكن تحقيقه من خلال علاقات اقتصادية عادية مع دول المحيط، شبيهة بتلك العلاقات التي تقيمها مع سائر دول العالم، وعليه فإن التطبيع الاقتصادي لا يحمل عند إسرائيل أكثر من تفسير، فهو إما أن يتيح لها الحصول على ما تحتاج إليه من عناصر للإنتاج، وأسواق لتصريف المنتجات، بشروط أفضل كثيراً عن تلك التي تحصل عليها في علاقاتها الحالية بالبلدان الأخرى، وإلا فلا حاجة لها به، وهذا النوع من التطبيع، لا يتحقق إلا من خلال اندماج إسرائيل اقتصادياً في المنطقة العربية.

وإذا حدث وتحقق التطبيع الاقتصادي، بين إسرائيل والعرب، فإن العديد من الاتفاقات والمعاهدات، التي تنظم التعاون بين الطرفين، ستأخذ في النشوء، بدءً بالاتفاقات التجارية، ووصولاً إلى السوق الشرق أوسطية المشتركة، ومروراً بالاستغلال المشترك للموارد الطبيعية، وإقامة المشاريع المشتركة، مثل تأمين المياه -وهو الموضوع الحيوي الذي يحظى باهتمام خاص؛ فدول المنطقة كافة، كما تمت الإشارة إليه مسبقاً، وبدون استثناء، تعاني من نقص في مخزون المياه-. والسياحة، التي يمكن أن يكون الاستثمار فيها مثمراً لدول المنطقة كافة، فعلى الرغم من الجغرافيا السياسية المعقدة للمنطقة، إلا أن الشرق الأوسط يجذب ملايين السياح سنوياً. أضف إلى ذلك، فإن التطبيع يفتح الحدود أمام الحجاج المسلمين، بشكل برنامج متكامل، يشمل الرحلات الجوية والإقامة في الأماكن الثلاثة المقدسة في الإسلام: مكة والمدينة والقدس، ويؤكد المعنيون أن هذا المشروع منجم ذهب، ويوجد منذ الآن رجال أعمال يظهرون اهتماماً به، فكل ما هو مطلوب هو إقامة خطوط طيران مباشرة بين المدن الثلاث المقدسة (ميريت غيلان 1992: 33).

أما موضوع التجارة بالذات، فقد أوضحت الأدبيات "أن اختراق الحدود لا يفتح أفاقاً دراماتيكية واسعة للتصدير، وفي الواقع لا توجد في معظم دول المواجهة أسواقاً لاستيعاب الصادرات الإسرائيلية، لأن مستوى المعيشة فيها منخفضة حالياً عن سلة السلع الإسرائيلية، التي بنيت قياساً على السوق المحلية والأسواق الغربية، باستثناء لوازم الزراعة وفروع الكيميائيات والإلكترونيات، ولذلك ثمة شك في ما إذا كانت دول المواجهة ستكون سوقاً للإنتاج الإسرائيلي" (أون ليفي 1992: 36)، إلا أن الواقع يشير إلى أن دول المواجهة، ليست إلا جزءً يسيراً من السوق العربية، وإذا كانت المنتجات الإسرائيلية لا تتناسب والقدرة الشرائية لتلك الدول، فإن الدول الغنية في المنطقة ستكون سوقاً ملائمة لبعض المنتجات الإسرائيلية، وخاصة الكمالية منها، فإذا نجحت إسرائيل في احتلال موقع صغير في أسواق الخليج العربي، فهذا سيكون إنجازاً باهراً "... ففي إحدى السنوات استوردت السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، سلعاً بقيمة 40 مليار دولار، في حين بلغت كل الصادرات الإسرائيلية، نحو 11- 12 مليار دولار، فإذا استوردت دول الخليج 10٪ فقط من استهلاكها من إسرائيل، فسيوفر هذا الأمر للدولة العبرية، زيادة توازي ثلث صادراتها" (دافيد موشيوف 1992: 39).

أما فيما يتعلق بالزراعة ، فإن أفاق هذا القطاع لا تلوح بنتائج باهرة للتعاون العربي الإسرائيلي، باستثناء خبرة إسرائيل في مجال الري الذي تعد فيه الأولى في العالم، وذلك لأن إنتاج الأغذية في مصر وسوريا والأردن، لا يوازي وتيرة زيادة السكان فيها، وما تحتاج إليه دول المنطقة عامة، هو المنتجات الأساسية، كالقمح والأرز، وهذه منتجات تستوردها إسرائيل أيضا (جميل مطر 1996: 112).

وعموماً يعلق الخبراء الإسرائيليون آمالاً كبيرة على الدمج بين التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل، وبين وفرة الأموال في دول الخليج، ويبدو أن الطرف الآخر يطمح الطموح ذاته، وهذا ما أكدته ميريت غيلات (1992: 30) بقولها: "إن السعودية أعربت عن رغبتها، في الدخول إلى السوق الإسرائيلية، بغرض الاستثمار، ويبدو أن دول الخليج مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة ستحذو حذوها"، كما أن تطبيع العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ودول المنطقة، لا يقتصر على التعاون في المجالات المذكورة سابقاً، بل يمكن لها التعاون في مجالات اقتصادية أخرى، مثل النقل والمواصلات والطاقة والاتصالات وغيرها، إلا أنه يجب علينا التنويه، إلى أن نجاح العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، يتوقف على نجاح التطبيع في المجال الثقافي، لأن تطبيق الخطط والاتفاقيات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية، مرهون بشعوبها، والعلاقات الثقافية، كفيلة بكسر الحاجز النفسي بين العرب واليهود، ويدفع كل منهما للتجاوب والتعامل مع الطرف الآخر.

3- التطبيع الثقافي:

لا شك إن عملية التطبيع بين العرب وإسرائيل في المجالات المختلفة، متوقف إلى حد كبير، على نجاح العلاقات الثقافية أو التطبيع الثقافي، لأن التفاعل الإيجابي بين الطرفين، لن، يحدث، ما لم تستوعب ثقافة كل منهما المؤثرات الثقافية للآخر، وتمزجها في نسيجها الثقافي والاجتماعي، حتى تصبح جزءً من الهوية، أي أنه لا بد أن يسبق عملية التطبيع، عملية أخرى، أكثر تعقيداً، وهي استلاب كل طرف لذات الآخر، حتى تختفي مظاهر الصراع، الذي يمكن أن ينشأ، نتيجة لاختلاف الفكر والثقافة بين تلك المجتمعات.

لذلك، فإن اليهود ينظرون إلى التطبيع الثقافي على أنه الدعامة الرئيسية لبناء السلام في المنطقة، فهو أكثر إقناعاً وأكثر استقراراً من أية ترتيبات أمنية عابرة، فهذا النوع من التطبيع، يعني ببساطة شديدة، نزع العداء وبواعثه من العقل العربي واليهودي، ويصبح تفعيل اتفاقيات الصلح والتطبيع أمراً ميسورا، وبه يتم اختفاء السلاح والقوة، كلغة معتمدة للتفاهم بين الطرفين، وهي مهمة ليست بمستحيلة إذا ما أزيلت المفاهيم السلبية والعدائية في الأيديولوجيتين والثقافتين الإسرائيلية والعربية، ولهذا لا بد أن تشترط اتفاقيات التطبيع الثقافي، إزالة أي توجيه عنصري أو عدائي ضد العرب أو اليهود، في الكتب أو الصحف أو المناهج الدراسية الخاصة بهما، وإذا أعاقت الحقائق التاريخية، تصفية الأحقاد، فبالإمكان تجاهلها، والتركيز على الجوانب الإيجابية منها، وأن يعمل الطرفان على تعديل مناهج التعليم في مجتمعاتهما، بحيث تعكس قيم السلام، وتنقية الآداب والتراث من المفاهيم السلبية الراسخة فيها.

وتتعدد مظاهر التطبيع الثقافي لتضم العديد من الاهتمامات والأنشطة، التي يمكن للعرب واليهود ممارساتها، حتى يمكن تدعيم وتعزيز الروابط الثقافية والفكرية بينهما، وتتمثل في إنشاء المراكز الأكاديمية، التي تعنى بعرض الأفلام، وإقامة المعارض، وتنظيم المحاضرات، وإقامة المكتبات، ، بل قد يتسع نشاطها ليشمل مختلف الميادين العلمية، كما يمكن للجانبين أن يشجعا تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعات، وتنشيط الأعمال العلمية المشتركة، وإقامة علاقات ثقافية بين المؤسسات الأكاديمية المختلفة في كل من إسرائيل والدول العربية، كما يمكن للمؤتمرات العلمية أن تكون وسيلة فاعلة للحوار الفكري والثقافي بين الطرفين، ففي تجربة التطبيع المصرية "... تمت المشاركة الإسرائيلية، في المؤتمرات العلمية، بصور متعددة، سواءً بدعوة وفود مصرية، لحضور مؤتمرات علمية في إسرائيل، أو الحرص على حضور مؤتمرات مماثلة عُقدت في القاهرة، أو التعاون مع طرف ثالث، لترتيب مؤتمرات، تضم خبراء مصريين وإسرائيليين، وكانت أبرز المؤتمرات التي شاركت فيها إسرائيل ومصر، هي مؤتمرات (الطب النفسي في النزاع العربي الإسرائيلي)، وهي سلسلة من المؤتمرات الدولية، وكذلك مؤتمر (السلام من خلال القانون) وغيره كثير" (غسان حمدان 1988: 104-105).

كما يمكن للأنشطة الثقافية والفكرية، التي تعمل على تثبيت بنيان التطبيع عامة، والتطبيع الثقافي بوجه خاص بين الكيان الصهيوني ودول المنطقة، أن تمتد لتشمل الجانب التعليمي والتربوي، مثل تبادل المنح الدراسية بين الجامعات، وعقد الدورات التدريبية للمعلمين من الطرفين، وعقد الاتصالات المستمرة والمتبادلة، بين نقابات المهن التعليمية لكلا الجانبين، وغيرها من الأنشطة التعليمية والتربوية، كما يمكن أن يكون هناك نشاطات مشتركة في مجال الشباب والرياضة، واهتمامات لا تقل عنها في مجال الفكر والأدب، بل يمكن أن يحظى هذا الجانب باهتمام أكبر من قبل الطرفين، وخصوصاً الطرف الإسرائيلي، بسبب ما يحققه الحوار مع الأدباء والمفكرين، من ذيوع وانتشار للفكر والثقافة، مما يتيح لهما التحاور مع فكر وثقافة الطرف الآخر، والتأثير والاستقرار في عقول ووجدان أجياله، ، ولذلك، فلا بد في هذا المجال، من تبادل زيارات الأدباء والكتاب الإسرائيليين والعرب، إلى جانب تبادل الصحف والكتب، وإزالة العوائق التي تحول دون نشر الكُتاب، من الجانبين، لمقالاتهم وتحقيقاتهم في الصحف العربية والإسرائيلية على حد سواء، ففي التجربة المصرية، وعلى طريق تعزيز الحوار الفكري، "... أظهرت إسرائيل رغبتها الشديدة، في الاشتراك في معارض الكتاب، التي تعقد في مصر، مثل معرض الكتاب الدولي 1981، 1985،

1986م، وقامت بدعوة الناشرين المصريين للاشتراك في معارض الكتاب، التي تعقد في القدس" (غسان حمدان 1988 : 10)

ولا ينحصر تركيز المهتمين بالتطبيع الثقافي، على فاعلية الفكر والأدب، بل لا بد أنهم يدركون الدور الذي يمكن للسينما والتلفزيون أن يلعباه في نقل ثقافة كل طرف إلى الطرف الآخر، فالأفلام السينمائية، والبرامج والمسلسلات التلفزيونية، يفوق تأثيرها، تأثير الخطب والمحاضرات، لما يتمتعان به من جاذبية، وقدرة على تزيين الثقافة والفكر، اللذان يروجان لهما، إلى جانب قدرتهما –وخاصة التلفزيون- على غزو حياة الفرد، وتشديد الحصار عليه، حتى تتمكن مادتهما الفكرية من السيطرة عليه، وتوجيهه الوجهة التي تخدم الطرف المستفيد من الرسالة الإعلامية، ولذلك يمكن أن يسعى العرب واليهود، بعد الاتفاق على تطبيع العلاقات بينهما، إلى تبادل البرامج التلفزيونية والفرق الموسيقية والفنية والمسرحية، والنشاط السينمائي، الذي يحمل لكل مجتمع منهما قيم ومفاهيم واتجاهات المجتمع الآخر.

أخيراً، صحيح أن العالم اليوم يعيش تحت وطأة قوة القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية)، الراعي الأساسي لدولة الكيان الصهيوني، وهو الذي يمارس، وبكل الطرق والوسائل، أنواع شتى من الضغوط على القادة العرب لقبول الأمر الواقع، والمتمثل في الوجود الإسرائيلي، والدخول في عملية تطبيع كلي معه. وليس للعرب، أمام هذه الضغوط، إلا الرضوخ والاستسلام الذي تشهد به كل المحافل الدولية، وتتناقله وسائل الأعلام المحلية والدولية.

ومع ذلك، فإن هذا الدعم اللامحدود لدولة الكيان الصهيوني، لا يلغي عدم قانونية ولا شرعية تواجده في المنطقة العربية. ووفقاً لتعريف تطبيع العلاقات بين الدول أو المجتمعات، فإن عملية تطبيع العلاقات مع دولة الكيان الصهيوني، وبالشكل الذي تطلبه وترتضيه إسرائيل، أمر ترفضه الشعوب من حيث المبدأ، والحقوق لا تسقط بتقادم الزمن.

خامساً.. هل موقف الجمهورية اليمنية من التطبيع مع الكيان الصهيوني ينسجم ومواقف باقي الدول العربية ؟

الجمهورية اليمنية هي جزء من الدول العربية، وعضو في جامعة الدول العربية، ولم تتخلف اليمن يوماً عن الإجماع العربي، وعليه فما يصدق على الدول العربية يصدق على الجمهورية اليمنية، ويدل على ذلك موقفها الأخير في مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد في بيروت عام 2002م، والمصدر الوحيد، الذي يبين موقف اليمن من التطبيع هو الوثائق الرسمية السرية للدولة، أو تصريحات القيادات العليا للدولة، ولما كان هذا الأمر بعيد المنال، فإن المصدر الثاني، الذي يمد الباحثين بالمعلومات هو ما تنشره الصحافة اليمنية غير الرسمية أو العربية، وهذا ما أمكننا الحصول عليه، أنظر ملحق رقم (2).

سادساً.. هل لموقف الدول العربية من عملية التطبيع انعكاساته على المؤسسات التعليمية (نموذج الجمهورية اليمنية) ؟

منذ بدء المحادثات المباشرة مع دولة الكيان الصهيوني، والشروط تلو الشروط تتوالى على الدول التي دخلت في مباحثات مباشرة، ثم أعقب ذلك تقيد باقي المجتمعات العربية بالشروط التي التزمت بها شقيقاتها. ومن هذه الشروط تعديل الدستور الفلسطيني، وإلغاء كل ما يتعلق بإزالة دولة إسرائيل. ومع نهاية الحرب الباردة، وظهور نظام القطب الواحد، بدأت موجة السلام العالمي، الذي تفرضه الولايات المتحدة بالقوة، والذي يفرض على دول المنطقة العربية، على وجه الخصوص، أن تزيل من خطابها السياسي والتعليمي كل ما يدعو أو يثير العداء أو الحقد، وخاصة ما هو موجه ضد إسرائيل. بحيث تزول من ذاكرة الشعوب صورة إسرائيل المحتلة للأرض العربية، وتبقى إسرائيل واحدة من دول المنطقة، والتربية هي أهم مؤسسة لتحقيق ذلك، ويؤكد هذا ما جاء في كتاب (صديقي العدو)، في رد المحاضر (يوري أفنيري) على تساؤل أحد الشبان، بقوله:

... أسمع، في هذه اللحظة، وفي مئات آلاف الفصول
الدراسية في سائر أنحاء العالم العربي، من الدار البيضاء
في المغرب إلى الموصل في العراق، تتدلى خرائط الشرق
الأوسط. وفي كل هذه الخرائط تركت المساحة التي تتألف
منها إسرائيل إما خالية أو كتب عليها "فلسطين المحتلة"
وكل ما نريده مقابل الأشياء التي ذكرتها شيء صغير: هو
أن يكتب في كل تلك الخرائط اسم إسرائيل"، (غسان
حمدان 1988: 113).

وما يحدث من إجراءات في مناهج الدول العربية خير شاهد على هذا التوجه. ولا تشذ الجمهورية اليمنية عن الإجماع العربي، ويمكن إيراد أربع وقائع في مجال التربية والتعليم، تؤكد التزام الحكومة اليمنية وحرصها على عدم ذكر ما يؤثر على علاقة اليمن بباقي دول العالم، وعلى وجه الخصوص دولة الكيان الإسرائيلي، وهذه الوقائع هي:

1. إلغاء المعاهد العلمية من النظام التعليمي، بدعوى توحيد التعليم، إذا كان هذا الأمر خارج نطاق عملية التطبيع، كان الأولى أن تنسحب العملية على نظام التعليم الأهلي.
2. العبارة التي وردت في كتاب التاريخ للصف الثامن ومؤداها: "كانت القدس مركز إذلال أو عز للعرب والمسلمين؛ كانت مركز إذلال عندما تعرضت للاحتلال والعرب والمسلمين كانوا عاجزين عن تخليصها أو تحريرها، ومصدر عز عندما تصدى المسلمون لتخليصها"، هذه العبارة جعلت وزير التربية والتعليم يشتد غضباً، ويوجه أعنف وأقسى الكلمات لرئيس فريق التأليف لهذه المادة، ويقول له : "إن إيراد مثل هذا التعبير يثير ويجلب على البلد المشاكل الكثيرة التي هي في غنى عنها، وأضاف أنه لا يشك أن يكون وراء هذا التعبير عمل حزبي منظم". كان هذا الحدث في الاجتماع الرابع والأربعون للجنة العليا للمناهج.
3. خطاب السيد رئيس الوزراء، المنشور في صحيفة الثورة بتاريخ 30/ 10/ 2002م، عدد (13867)، الذي أكد فيه ضرورة الابتعاد عن التركيز على الجوانب التاريخية المثيرة للأحقاد، وطالب بضرورة تبني مناهج تعليمية ذات توجهات عالمية.
4. تأكيد صحيفة (الشموع)، الصادرة يوم السبت 19 /11/ 2002م ،عدد (162) عن عزم قيادة وزارة التربية والتعليم على عدم إيراد مفهوم الجهاد في المناهج التعليمية، إذ جاء فيها: "بعد أن أحيطت القرارات والتوصيات بالكتمان والسرية التامان: المؤتمر الوطني للتعليم الأساسي يلغي فريضة الجهاد من المنهج التعليمي"، ولم تكذب وزارة التربية والتعليم هذا الخبر. وزيادة في التأكيد، قامت الباحثة بمقابلة بعض رؤساء فرق التأليف، الذين أكدوا أن هذا الموضوع، وغيره من المواضيع التي قد تثير حفيظة بعض الجهات أو الجماعات أو الدول قد تم إلغاؤها من قبل الرقيب السياسي على المناهج عضو اللجنة العليا للمناهج، وما يقوم به من عمل تباركه قيادة الوزارة.

الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى بيان أمرين: الأول، ما إذا كان قبول القيادات السياسية العربية لعملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي قبول مبدئي، أم قبول تكتيكي. الثاني، الانعكاسات التربوية لموقف القيادات السياسية العربية من عملية التطبيع، نموذج الجمهورية اليمنية.

ولتحقيق هذا الهدف، تم وضع تساؤل رئيسي للدراسة، ونصه: "ما طبيعة موقف الدول العربية من عملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ؟"، وتفرع عن هذا السؤال ستة أسئلة فرعية، وهي:

7. **ما المقصود بالتطبيع ؟**
8. **ما الظروف التي توجب التطبيع بين الدول أو المجتمعات ؟**
9. **ما موقف الدول العربية من عملية التطبيع مع دولة الكيان الإسرائيلي ؟**
10. **هل طبيعة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة تسمح بتطبيع العلاقات معه ؟**
11. **هل موقف الجمهورية اليمنية من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ينسجم ومواقف باقي الدول العربية ؟**
12. **هل لموقف الدول العربية من عملية التطبيع انعكاساته على المؤسسات التعليمية (نموذج الجمهورية اليمنية ؟**

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استعراض الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتبين من خلال استعراضها النتائج التالية:

10. **أن هناك مفهومين للتطبيع: التطبيع وإعادة التطبيع. يشير الأول، إلى إقامة علاقات طبيعية بين مجتمعين أو دولتين. ويشير الثاني، إلى إعادة العلاقات الطبيعية بين مجتمعين أو دولتين إلى وضعها السابق على توتر العلاقات الطبيعية بينهما، التي ربما تكون قد بلغت درجة النزاع و نشوب الحرب. وفي كلا المفهومين، يجب أن يكون وجود الدولتين شرعي وقانوني.**
11. **أن المصالح الاقتصادية والأمنية للمجتمعات والدول، تعد من أقوى الظروف الموجبة للتطبيع.**
12. **إن مفهوم التطبيع مفهوم حديث، وعلى الرغم من حداثته، فقد سارعت بعض الدول العربية، وعلى المستوى الرفيع، إلى عقد لقاءات ومباحثات مع القيادات الصهيونية، قبل أن يصبح التطبيع بين الدول العربية ودولة الكيان الصهيوني أمراً تقتضيه الضرورة، وبهذا يصبح موقفها من التطبيع موقف مبدئي وليس تكتيكي.**
13. **أن طبيعة وجود دولة الكيان الصهيوني في المنطقة العربية غير قانوني وغير شرعي، وعليه فإن عملية التطبيع معه غير قانونية وغير شرعية.**
14. **أن موقف الجمهورية اليمنية من التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني، لا يختلف عن موقف باقي الدول العربية منه.**
15. **أن مؤسسات التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية قد تأثرت تأثراً واضحاً بعملية تطبيع الدول العربية مع دولة الكيان الصهيوني.**
16. **أن موقف القيادات العربية من التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني لا يعبر عن رضى وقناعة الشعوب العربية، بشهادة بعض القيادات السياسية الصهيونية.**
17. **أنه في حين كانت المؤسسات والجماعات الصهيونية والأوروبية والأمريكية تعمل للإعداد لإنشاء وطن قومي للصهيونية في فلسطين العربية، كانت معظم القيادات العربية والإسلامية منشغلة بأمور إقليمية ضيقة.**
18. **أن معظم القيادات العربية والإسلامية قد ساهمت بطريق مباشر وغير مباشر في نشأة دولة الكيان الصهيوني في المنطقة العربية.**

المراجع

- إبراهيم، كمال؛ "ملفات إسرائيل إلى المتعددة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 6، 1992 .
- أطرس، عبد الوهاب محمود؛ "الصهيونية من الخداع الأيديولوجي إلى الرؤية القاصرة"، مجلة العربي، عدد 516، نوفمبر 2001، 168-169.
- إفنيري، يوري؛ صديقي العدو، ترجمة محمد نادر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، 1985م.
- الإمباري، عبد الرزاق؛ "القدس مدينة التوحيد"، سلسلة تنمية المعرفة (9)، جمعية اصدقاء دامعة الدول العربية في اليمن 99- 2000، دار جاكعة عدن للطباعة والنشر، 2000.
- الحفني، عبد المنعم؛ عالم بلا يهود، دار الرشاد، القاهرة، ط-1، 1992م.
- الرشدان، عبد الله؛ علم الاجتماع التربوي، دار عمار للنشر، ط-2، عمان، 1984م.
- الراهب، هاني؛ "ضجة التطبيع الثقافي مع إسرائيل"، مجلة العربي، العدد 2436، الكويت، مارس 1995م.
- الظاهري، حسن؛"فلسفة ومبادئ السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية"، مجلة دراسات يمنية، العدد 20، أبريل-يونيو 1985م.
- النشار، علي سامي نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط 8، دار المعارف، 1981.
- بنغاز، محمد؛"العمل الاستخباراتي الحديث والعيون في الدولة العباسية: دراسة مقارنة للعمل في أجهزة الاستخبارات"، دراسة غير منشورة، 1982م
- جبور، سمير؛ العلم والتكنولوجيا في إسرائيل 1980-1981، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1982م.
- حليس، الشيخ صالح؛ "الدور العربي والإسلامي في الدفاع عن فلسطين"، سلسلة تنمية المعرفة (9)، جمعية اصدقاء دامعة الدول العربية في اليمن 99- 2000، دار
- دار جاكعة عدن للطباعة والنشر، 2000.
- خليل، أحمد خليل؛فريدمان ومصير اليهود، دراسات عربية، عدد 4، 1965، 33-63.
- خليل، عادل عبد الغفار؛ أثر الراديو والتلفزيون في تشكيل الرأي العام المصري نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، 2000.
- دسوقي، علي الدين؛ السياسة الخارجية المصرية منذ كامب ديفد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989م.
- زهران، حامد ؛علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1977م.
- ستيوارت، ديزموند ؛ تيودورهرتزل – مؤسس حركة الصهيونية، ترجمة فوزي وفاء وإبراهيم منصور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط-2، بيروت، 1989م.
- طه، محمود محمد مشكلة الشرق الأوسط تحليل سياسي استقراء تاريخي حل علمي، الطابع السوداني، أم درمان، السودان، 1967.
- عبد الشافي، حيدر؛"فلسطين وأمنها وأسلوب تحريرها"، الطليعة، مايو 1967، 79-90.
- فقيرة، جلال إبراهيم؛ السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1994م.
- نبلور، ببنر وفلنن كولن؛ الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، الجزء الأول، ترجمة عبد السلام رضوان واسحق عبيد، عالم المعرفة، عدد 282، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2002م.

نويرة، عبد السلام؛ "فكرة إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين من العصور الوسطى وحتى هرتزل"، مجلة قضايا دولية، عدد 261، السنة السادسة، يناير 1985، 18- 25.

- Roberts, Bryan;Cities of Peasants: The Political Economy of Urbanization in the Third World, SAGE Publications, Beverly Hills / London, 4th Printing, 1984.
- Brandt, Wily; North-South: A Program for Survival, The Report of the Independent Commission on International Development Issues under the Chairmanship of Wily Brandt, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 5th Printing, 1980.